



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

الدور الترموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل  
دراسة مقارنة: بين الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية

هنادي احمد ابو يوسف

رسالة ماجستير

القدس-فلسطين

1429هـ/2008م

الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل  
دراسة مقارنة: بين الاغاثة الزراعية والاغاثة الكاثوليكية

أعداد:

هنادي احمد ابو يوسف

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة الخليل (فلسطين)

المشرف الرئيس: د. محمد قهوجي.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (بناء  
المؤسسات) من معهد التنمية الريفية المستدامة / جامعة القدس

1429هـ / 2008م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد التنمية المستدامة

## إجازة الرسالة

الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل  
دراسة مقارنة: بين الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية

اسم الطالبة: هنادي احمد ابو يوسف  
الرقم الجامعي: 20120177

المشرف: د. محمد قهوجي

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ: 15 / 1 / 2008 من لجنة المناقشة المدرجة  
أسمائهم وتوقيعهم :

1- رئيس لجنة المناقشة: د. محمد قهوجي التوقيع:

2- ممتحنا داخليا: د. ثمين هجاوي التوقيع:

3- ممتحنا خارجيا: د. عبد الحميد البرغوثي التوقيع:

القدس - فلسطين

1429هـ / 2008م

## الإهداء

إلى مهجة حياتي وقلبي  
إلى أطفالي محمود وأمل وزوجي

إلى من كانوا شمسا لنور الحب والاخلاص والوفاء  
إلى من توقف عندهم الأفكار ويبدأ عندهم الحديث بالرجاء  
إلى المرحومان امي وأبي

إلى الذين معهم وبهم أصبح الصعب سهلا والمر حلوا  
إلى الذين بابتسامتهم وضحكاتهم أنهيت طريقي  
إلى أخوتي سعيد والاسير سعود

إلى مهجة روحي ومحل ثقتي وسروري  
إلى أختي مريم ...

هنادي أحمد ابو يوسف

## إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

## التوقيع:

الاسم: هنادي احمد أبو يوسف.

التاريخ: 2008/1/15م.

## شكر وعرّفان

أقدم بجزيل الشكر والعرّفان إلى كل من مد يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث، وتحقيق الفائدة المرجوة منه، وأخص شكري وجزيل عرّفاني إلى جامعة القدس (ابوديس)، ومنسق برنامج التنمية الريفية المستدامة والى أساتذتي في البرنامج، ومشرف بحثي الدكتور محمد قهوجي لما قدمه لي من أرشاد ومساعدة لانجاز عملي على أكمل وجه.

الباحثة: هنادي أحمد ابو يوسف

## ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة معرفة الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء الذي تموله منظمة الغذاء العالمي وتنفذه منظمات أهلية مثل الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية، واشتملت حدود الدراسة المكانية جميع التجمعات في محافظة الخليل التي تستفيد من البرنامج من عام 2003-2006، وتمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية والتي تم البحث فيها هو معرفة الدور التنموي لمشروع العمل مقابل الغذاء ودوره في التقليل من انعدام الأمن الغذائي في التجمعات ، أما عن مبررات الدراسة فهو أن هناك حجم ضخم من المساعدات للغذاء مقابل العمل وهو متزايد والمعاناة في زيادة وكذلك سوء الأحوال المعيشية..... والإنتاج المحلي من السلع الغذائية والحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار لا تكفي ولا تسد الاكتفاء الذاتي، وإذا توافر الغذاء فإنه يعتمد على الاستيراد من الخارج والذي بدوره يعتمد على الأحوال السياسية مثل إغلاق المعابر للسماح بدخول وخروج المنتجات الغذائية، فكثير من مناطق الضفة الغربية تتمتع بفرص زراعية جيدة لكنها تتأثر بالإغلاق بشكل كبير مما يؤدي إلى عزلتها عن السوق، فالمصدر البارز في ظل الظروف السائدة هو المساعدات الغذائية الخارجية ولكن إلى متى سوف تتم هذه المساعدات بالتدفق إلينا وبدون جدوى من الحد من انعدام الأمن الغذائي.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتم تصميم وصياغة استبانته مكونة من ثلاثة أقسام، القسم الأول يهدف لجمع معلومات عامة عن المؤسسة وتشمل اسم المؤسسة وعنوانها وأجمالي المستفيدين من خدماتها سنويا وسمات الجمهور المستفيد منها من حيث الجنس والعمر والوسائل التي تتبعها المؤسسة للتعريف على نفسها، وكذلك اشتملت على معلومات عن الشخص المستجيب من حيث الوصف الوظيفي المؤهل العلمي الحالة الاجتماعية الجنس العمر، أما القسم الثاني من الاستبانة فقد اشتمل على أربعة محاور موزعة على 25 سؤالاً يحتوي المحور الأول على 6 أسئلة أما المحور الثاني والثالث على 7 أسئلة لكل منهما والمحور الرابع والأخير يحتوي على 5 أسئلة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن 2% من المستفيدين من مساعدات البرنامج لم يضطروا إلى تقليل نوعية طعامهم المستهلك، أن الحصص الغذائية التي يقدمها البرنامج من الطحين والزيت والحمص والسكر لا تكفي لسد الحاجات الأساسية اللازمة من العناصر الغذائية، ولا تحقق أمن غذائياً للمستفيدين حيث أنها تكفي لثلاثة شهور فقط، أن من أهم عناصر الأمن الغذائي هو الوصول إلى الغذاء حيث أن المستفيدين لا يمكنهم الوصول إلى كميات كافية.

أظهرت النتائج انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات المواطنين حول الدور التنموي لمشروع العمل مقابل الغذاء تعزى إلى الجهة المنفذة حيث كانت هذه الفروق لصالح المؤسسات التي مولت برامجهم الإغاثة الزراعية، أما بالنسبة للجهة المتابعة يتضح أن الفروق كانت لصالح النوادي والجمعيات الخيرية، وقد تم توزيع الحصص الغذائية بأنصاف "حصل كل فرد على حصة عادلة"، وذلك لان حجم الحصص الغذائية يعبئ ويوزع بأشراف موظفين المؤسسة الممولة "منظمة الغذاء العالمي" والمؤسسة المنفذة سواء كانت الإغاثة الزراعية أو الإغاثة الكاثوليكية والمؤسسة المتابعة البلدية أو النوادي والجمعيات، طرأ تحسن في مستوى معيشة الأسر التي تستفيد من برنامج العمل مقابل الغذاء، وذلك بسبب إتاحة الفرصة أمام المستفيدين للعمل والمساهمة في توفير الحاجات الأساسية للأسرة ، وفي ضوء النتائج السابقة فان الباحثة توصي بما يلي، تبني سياسية تنموية تعتمد على تحقيق نمو يخدم الفقراء وتشجع الإنتاج المحلي لتلبية الحاجات الأساسية وخاصة المجموعة الأولى من الاستهلاك وهو الحبوب و لتلبية الاحتياجات المحلية بما يضمن تطوير وتنمية الأرياف.

دعم الجمعيات الزراعية في نقل منتجاتها داخل المحافظة وخارج المحافظات الأخرى والإنتاج بالجملة، والدعم الغذائي للفقير المزمن ، ودعم القروض الصغيرة للتجار الصغار اللذين فقدوا أعمالهم، ودعم مجموعات مدخرات النساء ،من خلال دعم الحدائق المنزلية والإنتاج الطبيعي، وتدريب النساء على الأشغال اليدوية المدرة للدخل مثل الخياطة وعمل المنتجات المحلية وبيعها للمدارس، وتدريب النساء على برامج الرعاية الصحية والتغذية وخاصة للنساء في القرى المعزولة، والدعم الغذائي للنساء الحوامل والمرضعات من خلال العيادات الصحية، وفتح حضانات للأطفال من اجل خلق فرص عمل للسيدات في المناطق المعزولة. تدريب مهني للشباب مثل النجارة، الحدادة، الميكانيكا من اجل خلق فرص عمل مدرة للدخل، دفع أفساط المدارس للأطفال وخاصة أطفال المدارس من العائلات الفقيرة، ودعم عمل البرامج الجماعية مثل استصلاح الأراضي، إصلاح المدارس والعيادات الصحية، ودعم المساعدات الطبية للمسنين، دعم المزارعين في بناء الآبار من اجل السيطرة على مشكلة تذبذب مياه الأمطار واستخدام الوسائل الحديثة في الري مثل التثقيط، والتدريب على تقنيات تغذية الحيوانات بالطريقة السليمة.



## **Abstract**

### **The development role of work for food project, comparison study agriculture relief and catholic relief /Hebron.**

This study aimed to evaluate and analyze the development role of the work for food project, in the period between 2003 until 2006, through answering two main question, these two question create the main issues for the study, the first question is about development role of the project, the second is about the comparison study of satisfied about the beneficiary programmed from catholic relief and agriculture relief, the third question is who much work for food program contribute to minimize food insecure.

The population study consists of all municipalities in Hebron that the researcher managed to obtain their addresses from different resources used the analytical statistics method, distributing the questionnaires and make interview.

The researcher had designed a questionnaire that consisted of three parts, the first part included general information about the institution ,the second part consist of four dimensions that included 25 questions, the third part consist 3 open questions.

The reliability of the questionnaire was checked by obtaining cronbach alpha coefficient, and it was 0.90 and 0.86.

The data analyses were done by means, standard deviations and hypotheses tests using t-test, ANOVA. The statistical package spss was used to obtain the result.

The study reached many conclusion:

There are 2% of beneficiary of food aid , they didn't differ the kind of food .

The food aid which the program give it to the poor people they didn't make food secure because they didn't have the essential elements of food security such as food availability, food utilization, food access.

The work for food project has development role, there is statistical different refer to implement organization, control organization, satisfied of the organization, tools which use to recognize of the organization, on the other hand there is no statistical different refer to age, gender, years of experience.

These results of study lead the researcher to present a number of recommendations including:

Adapt development policy which serve poor people ,support to subsistence production and home gardens, support agriculture co-operatives for transporting inputs and produce in bulk ,food aid to chronic poor, health care and nutritional awareness training especially for rural women from isolated villages, pay school fees of children from chronic poor household, medical aid to the elderly, for young unemployed men provide vocational training in mechanics and woodwork.

## الفصل الأول

### 1.1 خلفية البحث

انعدام الأمن الغذائي من المشاكل الجوهرية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وتأخذ أهمية قصوى في ظل الظروف السياسية التي نعاني منها، فقد وصلت نسبة انعدام الأمن الغذائي 58% للشعب الفلسطيني لعام 2006 حسب إحصائيات منظمة الغذاء العالمي والزراعة FAO وارتفعت لتصل 61% لعام 2007، ولعل السكان في المخيمات يعانون أكثر من انعدام الأمن الغذائي، حيث أن استهلاكهم اليومي أقل من \$1.6 (FAO2007).

بالنسبة لمحافظة الخليل وهي موضوع الدراسة يصل انعدام الأمن الغذائي فيها إلى 28.46% وما نسبة 26.05% يتمتعون بأمن غذائي و 27.24% يتمتعون بأمن غذائي حدي.

تغير مفهوم الأمن الغذائي منذ الخمسينات ليأخذ أبعادا اجتماعية واقتصادية وسياسية بل وخلقية أيضا عندما يتعلق الأمر بتأمين الغذاء للفئات الأكثر حاجة للغذاء النوعي مثل الأطفال والنساء الحوامل والمرضى من السكان. (القاسم، 1993)

تطور مفهوم الأمن الغذائي في السبعينات والثمانينات ليصبح جزءا من الأمن الوطني، فالشعب الفلسطيني يمتلك الموارد الطبيعية من الأرض والمياه ولكنه لا يمتلك السيطرة والوصول إليهما بسبب ما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق وحصار، وبالتالي توافر هذه الموارد لا يكفي لإيجاد حالة من الأمن الغذائي، وكذلك لا يعني امتلاك البلد للموارد المالية يستطيع بها شراء الغذاء، وإنما الأمن الغذائي يعني توفير الغذاء بالكم والنوع والتكلفة إلى جميع فئات المجتمع على

مختلف مستويات دخلهم وبصورة خاصة بتكلفه تتناسب مع المواطنين من ذوي الدخل المحدود أو الفقراء" (علاية وآخرون، 1986)

إنّ عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية لا يتوقف على الثروات والجغرافيا وعدد السكان وإنما يعتمد بالأساس على سلامة الرؤية التنموية وصالح الحكم وحسن الإدارة التنموية ونزاهتها وإيمان الدول التي تمكنت من بناء الحكم الصالح والإدارة التنموية الكفوة، ووضعت رؤيتها التنموية بالاستناد إلى التحليل العلمي لبيئتها التنموية ومواطن قوتها وتميزها وبمشاركة واسعة من شركاء التنمية فيها، نجحت في مواجهة تحديات التنمية، وتمكنت من الوصول إلى التنمية المستدامة، ولكن الشعب الفلسطيني لم يستكمل بالإعلان عن رؤية تنموية متفق عليها من قبل جميع شركاء التنمية في السلطة الوطنية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني (ماس، 2005)

## 2.1 مشكلة البحث

تعتبر صحة أهالي الأمة من أهم المؤشرات على صحة اقتصادها، وأن الجوع وسوء التغذية تؤدي إلى تكلفة اجتماعية وانعدام الأمن الغذائي وإلى تكاليف باهظة من حيث فقدان القدرات الذهنية لدى الأطفال بشكل لا يمكن علاجه مما يجعلهم عرضة للإصابة بالأمراض ويخلق جيلا من الشباب اليأس والعاطل عن العمل، فغياب الأمن الغذائي يجعل الشخص عرضة للمرض والمريض لا يستطيع تحقيق الأمن الغذائي لأنه لا يمتلك الطاقة الكافية للعمل أو للبحث عنه، وبالتالي لا يستطيع التخفيف من انعدام الأمن الغذائي الذي يعاني منه.

فالأمن الغذائي عبارة عن مفهوم حديث نسبيا تم ذكره مؤخرا في مكاتب السلطة الوطنية مع التأكيد على انعدام الأمن الغذائي على مستويات المجتمع والأسر والأفراد فمصطلح الأمن الغذائي يعني قدرة المجتمع أو الأسرة أو الفرد على تناول ما يكفيه من غذاء من حيث كميته ونوعه وفقا للمقاييس الدولية الخاصة بعدد السعرات الحرارية ومحتوى البروتين والفيتامين (ورشة عمل الأمن الغذائي، 2005).

تعاني محافظات الضفة الغربية من انعدام الأمن الغذائي بنسب متفاوتة لكل محافظة حسب درجة تأثرها بالإغلاق والقيود على الحركة، الوصول إلى مصادر المياه والأرض والسوق بالإضافة إلى عوامل أخرى، فتشير إحصائيات منظمة الغذاء والزراعة (FAO) لعام 2005 بأن 37% من السكان الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و 27% مهددين بانعدام الأمن الغذائي، وأن أعلى

المحافظات تعاني بنسبة عالية من انعدام الأمن الغذائي هي محافظة نابلس وطوباس ما يقارب 38.9%، أما بالنسبة لمحافظة الخليل فهي بنسبة أقل أي ما يعادل 28.41%، فمن هنا تكمن مشكلة البحث في معرفة هل تقوم المساعدات الغذائية التي تقدمها منظمة الغذاء العالمي (WFP) في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني من انعدام الأمن الغذائي.

### 3.1 مبررات البحث

هناك حجم ضخم من المساعدات للغذاء مقابل العمل وهو متزايد والمعاناة في زيادة وكذلك سوء الأحوال المعيشية..... والإنتاج المحلي من السلع الغذائية والحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار لا تكفي ولا تسد الاكتفاء الذاتي، وإذا توافر الغذاء فإنه يعتمد على الاستيراد من الخارج والذي بدوره يعتمد على الأحوال السياسية مثل إغلاق المعابر للسماح بدخول وخروج المنتجات الغذائية، فكثير من مناطق الضفة الغربية تتمتع بفرص زراعية جيدة لكنها تتأثر بالإغلاق بشكل كبير مما يؤدي إلى عزلتها عن السوق، فالمصدر البارز في ظل الظروف السائدة هو المساعدات الغذائية الخارجية ولكن إلى متى سوف تتم هذه المساعدات بالتدفق إلينا وبدون جدوى من الحد من انعدام الأمن الغذائي.

### 4.1 أهداف البحث

لقد شكل التدهور المتواصل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للشعب الفلسطيني والناشئة بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي الشامل على كافة مناحي حياة شعبنا المبرر الواقعي لتبني العديد من المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الغذاء العالمي لبرامج إغاثة طارئة للشعب الفلسطيني والتي ركزت بالأساس على الدعم الغذائي للفقراء والتي يتزايد عددهم باستمرار. أن الأمن الغذائي في الضفة الغربية مرتبط بالوضع السياسي، فمنذ احتلال 1967 والاقتصاد الفلسطيني استهلاكي وليس إنتاجي، كما انه معتمد على العمالة في إسرائيل، وتزداد نسبة البطالة عام بعد عام فقد وصلت في عام 2002 31% حسب إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني ثم انخفضت إلى 24%، وفي عام 2006 وصل دخل الفرد اليومي إلى \$2.10 لكل 6 من 10، وكذلك 4 من 5 عائلات قامت بتقليص مصاريفها بما فيها الغذاء حسب دراسات منظمة الغذاء العالمي.

كل الأسباب السابقة أدت إلى كساد في مستوى المعيشة فهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تخفيف برنامج العمل مقابل الغذاء من انعدام الأمن الغذائي عند الأسر الفقيرة في محافظة الخليل

والتي تنفذ هذا البرنامج العديد من المؤسسات مثل الإغاثة الكاثوليكية والإغاثة الزراعية، ومقارنة أداء كل من هذه المؤسسات.

### 5.1 أسئلة البحث

تشير دراسات منظمة الغذاء العالمي وإحصائيات والاونرو ومنظمة الأغذية والزراعة لعام 2004 إلى أن 37% من السكان الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أي ما يقارب 3.5 مليون، و27% من السكان تحت تهديد خطر انعدام الأمن الغذائي.

وتشير دراسة قامت بها شركة الساحل للتنمية وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومع منظمة الأغذية العالمي أن الأسباب التي أدت إلى انعدام الأمن الغذائي، ضعف السياسات والقوانين (اتفاقية باريس)، الاحتلال الإسرائيلي، التطور الزراعي المحدود، الأغلقات الإسرائيلية المتكررة، الركود الاقتصادي، ضعف شبكة الأمان الاقتصادي، تأخير في الرواتب، انخفاض القوة الشرائية، كل تلك الأسباب أدت إلى خسائر في الرأسمال البشري والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي انعدام الأمن الغذائي.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤل حول مدى تخفيف برنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل التي تموله منظمة الغذاء العالمي وتنفذه العديد من المؤسسات منها الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية من معاناة محافظة الخليل وقرأها من انعدام الأمن الغذائي.

### 6.1 حدود الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على معرفة دور برنامج العمل مقابل الغذاء في تخفيف معاناة الأمن الغذائي في محافظة الخليل والمنفذ من قبل الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية للعام 2006/2003. وتتحدث هذه الدراسة في المجالات التالية:

المجال البشري: اقتصرت هذه الدراسة على الفئة المستفيدة وكذلك الموظفين من برنامج العمل مقابل الغذاء في كل من الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية.

المجال المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على محافظة الخليل ضمن التجمعات المستفيدة من البرنامج وهي حوالي 77 تجمعاً سكانياً ضمن المؤسسة المنفذة وهي الإغاثة الكاثوليكية وكان عدد المستفيدين من البرنامج حوالي 10000 أسرة، كمية وإعداد العائلات تتجدد كل ثلاثة شهور.

جدول 1.1 : يبين التجمعات وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من الإغاثة الكاثوليكية.

التجمع	عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين
دير سامت	278	نوبا	274
المنطقة	عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين
بيت عوا	1240	ترقوميا	560
يطا	1240	أذنا	685
الكرمل	286	صويرف	450
الظاهرية	420	بني نعيم	741
سعير	388	ححول	467
الشيوخ	318	تقوح	233
بيت أمر	217	بيت كاحل	215
خرية سلامة	31	كرزا	31
الطبة	30	قلقس	45
البرج	50	الريحية	100
الكوم+المورق	97	حدب الفوار	55
كرمه	35	خلة المية	88
البيرة	22	أم لصفة	41
عبدة	26	بيت عمرا	95
امریش	21	زيف وحريز	63
خرسا	40	الديرات	27
طرامه واد الشاجنة	35	بدو يطا	70
الصرة	51	مسافر يطا	106
المنطقة	عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين
سكة	45	السموع	164
المجد	45	السيميا	50
دير العسل الفوقا	70	شيوخ العروب	36
بيت الروش الفوقا	43	رأس الطويل	32
حدب القلعة	35	الدوارة	73
دير العسل التحتا	25	العديسة	73
ربود	37	واد الريم	13

جدول 2.1 : يبين المناطق وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من الإغاثة الزراعية.

عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين	المنطقة
655	أذنا	228	نوبا
1430	خاراس	600	بيت أولا
273	صوريف	219	بيت أمر
		642	ترقوميا



## الفصل الثاني

### 1.2 الإطار النظري

#### 1.1.2. المقدمة:

تقسم دول العالم إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى أمنها الغذائي، مجموعة الدول غير الآمنة غذائياً ومعظمها في شمال أفريقيا وآسيا، ومجموعة الدول المحايدة غذائياً، ومجموعة الدول الآمنة غذائياً مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا، ويعتمد هذا التقسيم على معدل الإنتاج الغذائي، النسبة بين العائدات المالية من الصادرات الغذائية إلى الواردات الغذائية، كمية الأسعار والبروتين التي يحصل عليها الفرد (معا، 2006).

غالبية الدول العربية تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن أهم مؤشرات انعدام الأمن هو استفحال ظاهرة المستويات العالية من المستوردات الغذائية مقارنة بالعائدات المالية من التصدير وتظهر حدثها في السودان واليمن والعراق، وان معظم السكان الذين يعانون من انعدام الأمن يسكنون في المناطق الريفية حيث ينتشر الفقر والبطالة (معا، 2006).

#### 2.1.2. مفهوم الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني:

أن الأمن الغذائي يتحقق عندما تتوفر للناس أمكانية الحصول على كميات من الغذاء الآمن والمغذي لضمان نموهم وتطورهم وتمتعهم بحياة نشطة وصحية، ويتضمن التعريف مجموعة من المركبات وهي وفرة الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استخدام الغذاء (FAO2006).

### 3.1.2. مفهوم الأمن الغذائي مقابل الاكتفاء الذاتي:

اختلط مفهوم الأمن الغذائي مع تعبير الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني، حتى أدى هذا التدخل والخلط التي تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه. فالإكتفاء الذاتي الغذائي لا يعني المقاطعة التجارية مع البلدان المجاورة أو العالم الخارجي، كما أن الإكتفاء الذاتي لا يعني إنتاج اية سلعة غذائية على المستوى الوطني دون الأخذ بعين الاعتبار تكلفتها الاقتصادية، وهو بطبيعة الحال لا يعني أنتاج جميع ما يحتاجه السكان من السلع الغذائية إذ أن تحقيق ذلك على المستوى الوطني يتعذر حتى لأغنى البلدان بالموارد الطبيعية والبيئات الزراعية، حيث أن الإكتفاء الذاتي هو مفهوم يعبر عن إرادة وطنية وإستراتيجية علمية واقعية أكثر مما يعبر عن أهداف كمية محددة يسعى البلد لتحقيقها لمعزل عما يدور من حوله في الخارج. إن تحقيق الإكتفاء الذاتي من سلعة أو أكثر، يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة أن يبني على أسس اقتصادية مرنة، تضمن للبلاد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج. (القاسم، 1993).

أن مفهوم الإكتفاء الذاتي الكامل مفهوم مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة مع الدول الأخرى. (عبد السلام، 1998)

### 4.1.2. الأمن الغذائي المطلق:

يعني أنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ويوجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. (الراوي، 1993).

### 5.1.2. الأمن الغذائي النسبي:

قدرة الدولة أنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين (منتدى الفكر العربي، 1986).

قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً. ويعرف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاته م من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام (الراوي، 1993).

### 6.1.2. أمان الغذاء:

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أماناً غذائياً نسبياً بسبب (بشكل رئيسي) تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أماناً لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

وعرفت منظمة الصحة العالمية الأمان الغذائي بالظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوق به صحياً وملائماً للاستهلاك الأدمي.

### 7.1.2. المفهوم الحديث للأمن الغذائي:

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي الحديث على حالة نسبية من مقدرة البلد على تأمين الغذاء لسكانه بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع الفئات العمرية والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتمتع البلد بمستوى جيد من الأمن الغذائي إذا استوفى أكبر عدد ممكن من الشروط التالية: إنتاج أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية الأساسية ووفق أسس الفائدة النسبية، تمكين السكان من الحصول على الغذاء من الكم والنوع المناسبين للأطفال والنساء، تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري العام، توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الأساسية تكفي لأطول مدة ممكنة. (القاسم، 1993)

تنقسم المجموعات الغذائية إلى ثلاثة أقسام من حيث تطور نسبة الاكتفاء لكل منها:

المجموعة الأولى: وهي تضم الفواكه والخضار والأسماك، والتي تمتعت البلدان العربية بمجموعها بنسبة عالية من الاكتفاء الذاتي منها، بل أن البلدان العربية أصبحت تصدر جزئياً من إنتاجها من الأسماك.

المجموعة الثانية: وهي تضم البيض واللحوم الحمراء والبيضاء والبقوليات، وهي مواد تمتعت البلدان العربية بمجموعها بنسبة مقبولة من الاكتفاء الذاتي تصل إلى 80 بالمائة.

المجموعة الثالثة: وتشمل هذه المجموعة عددا من أهم المواد الغذائية الحبوب والحليب والزيت والسكر وهي المواد التي تزود السكان بالطاقة وجزء لا يستهان به من البروتينات، وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي. (القاسم، 1993)

## 8.1.2. وضع الأمن الغذائي في محافظة الخليل:

هناك إغلاق صارم يفصل المدينة عن القرى المجاورة والمخيمات، حيث أن سكان القرى البعيدة ومخيمات اللاجئين في المنطقة ومنطقة H2 تعاني من مستوطنة كريات أربع الإسرائيلية المقامة على أراضي الخليل، ويشير تقييم برنامج الأمم المتحدة للفقير بان محافظة الخليل هي من المناطق التي تعاني فقرا شديدا وخاصة القرى الموجودة في جنوب الخليل في يطا، السموع، بيت الروش الفوقا، نوبا، خاراس، صورييف.

أن 43% من سكان منطقة الخليل متوقع أن يكون غير آمنين غذائيا، 30% مهددين أيضا بان يصبح غذاءهم غير آمن مع تدهور واستمرار الظروف الحالية.

أن منطقة يطا هي من أكثر المناطق التي تعاني من الإغلاق ومصادرة الأراضي وبعد كثير من قراها، المزارعين البدو هم كذلك غير آمنين غذائيا بشكل كبير لأنهم ممنوعون من رعاية حيواناتهم بحرية بسبب معسكرات تدريب الجيش الإسرائيلي، أما مناطق الظاهرية ودورا اللذان كانا يعتمدان بشكل كبير على العمالة في إسرائيل ففيهما البطالة بشكل كبير لعدم تمكن عمالها من إيجاد وظائف بديلة في مناطقهم، منطقة الخليل تتأثر بشكل كبير بالفترات الطويلة من حظر التجوال ووجود كثير من المستوطنات ضمن المدينة، تواجه منطقة بيت أمر صعوبات كبيرة في تسويق المنتج الزراعي في الأسواق المحلية والوطنية ووجود المستوطنات يجعل الأمر صعبا للمزارعين للوصول إلى أراضيهم، نتيجة لذلك ترك المزارعون أراضيهم كمصدر لإعالة أسرهم، أما بالنسبة لمدينة حلحول فمعظم سكانها يملكون أراضي زراعية، كانوا في السابق يسافرون يوميا إلى القدس من أجل بيع منتجاتهم أو العمل في البناء في إسرائيل، تتميز منطقة حلحول بمزارع العنب والبساتين من اللوز والكرز والخوخ وزراعة الخضار، كما يعمل سكانها في تعدين الحجارة التي تباع في الخليل وبيت لحم، أما مصادر المياه بالنسبة للسكان فهي مياه العيون ومياه الأمطار ومياه الصهاريج، وكانوا

يبيعون منتجاتهم في المحافظات الأخرى من الضفة الغربية ولكن الآن بالكاد يستطيعون بيعها في محافظة الخليل بسبب الإغلاق للطرق المؤدية إلى المحافظات الأخرى والخليل.

جدول 1.2 : يبين نسبة الغذاء الغير أمن في كل تجمع: \*المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (FAO)-2007.

التجمع	عدد السكان	نسبة الغذاء الغير أمن
الظاهرية	29335	26%
دورا	27230	37%
الخليل	190793	40%
ترقوميا	35159	51%
يطا	68539	62%
بيت أمر	33928	26%
التجمع	عدد السكان	نسبة الغذاء الغير أمن
حلحول	39392	44%

### 9.1.2. عناصر (مبادئ) الأمن الغذائي، يقوم الأمن الغذائي على ثلاثة أعمدة أساسية:

1 - توافر الغذاء: يعني ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطري والمحلي، ووجود وسائل مستدامة للحصول على المواد الغذائية. (دراسات الحالة القطرية، 2007)، تتأثر وفرة الغذاء في الضفة الغربية بمدى قدرة السكان بالوصول إلى الأرض المياه (حيث أنها عالية الثمن ويسيطر على مصادرها الاحتلال الإسرائيلي)، يعتمد الفلسطينيون على الاستيراد في توفير غذائهم والتي يتحكم فيه الاحتلال الإسرائيلي، أن الإنتاج المحلي يغطي من 2-83% من الاستهلاك الذي يزيد على 164% مثل الطحين الذي يغطي 4% فقط والباقي يتم استيراده، والبقوليات والحمص يغطي 2% فقط (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2006).

2 - الولوج (الوصول) إلى الغذاء: أي توافر فرص الحصول على الأغذية بتوزيعها وتوفيرها محليا وان تكون في متناول يد جميع الناس من الفئات الهامشية بعدالة التوزيع، تتأثر الضفة الغربية

بشكل كبير بالإغلاق وكذلك المناطق الزراعية الكثيفة مثل طولكرم، وابتعادها عن الأسواق. (CFSVA-2007)، القيود المادية مثل جدار العزل أو السياج أو حاجز يحرسه جيش الدفاع الإسرائيلي مما يعيق حركة الأفراد ومن شأن هذه المقيدات المادية أن تحول بين وصول الناس للموارد التي يزرعون فيها أراضيهم المزروعة لزرع أو حصاد المحصول، أو لريه أو للعناية بالماشية)، وهكذا يتم المس بشكل كبير بتحقيق الاكتفاء الذاتي للحصول على الغذاء وبتوليد الدخل الزراعي.

3 - احترام التنوع والعادات الاجتماعية (التقبل): استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة، احترام الإنسان والعادات الاجتماعية. (دراسات الحالة القطرية، 2007).

4 - الكفاية والاستمرارية: نظام طعام مستديم ديمقراطي (عادل) من حيث: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، إدارة النفايات، تعتمد مناطق الضفة الغربية بشكل كبير على المساعدات الغذائية حيث وصلت في عام 2005 حسب إحصائيات منظمة الأغذية العالمية 126066 طن لمساعدة 1.3-1.5 مليون فلسطيني من السكان اللذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. (CFSVA-2007).

5 - السياسات والأنظمة: العوامل المساعدة والمعركة. (نويهض، 2005)

ومن أهم المنظمات الدولية الناشطة في مجال الأمن الغذائي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

## 10.1.2. الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في فلسطين:

لقد شكلت الإستراتيجية خطوة هامة على طريق إيجاد حلول مستدامة لمشكلة غياب الأمن الغذائي في فلسطين. وفي حين انه لم يكن من أهداف وضع الاستراتيجية إيجاد الحلول للعقبات والمعوقات التي يفرضها وجود الاحتلال، وهو يشكل العامل الحاسم في غياب الأمن الغذائي في فلسطين، فإن الاستراتيجية قد نجحت في إيجاد أطار عمل لحلول مستدامة في المجالات التي يستطيع كل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ومن أهم هذه الاستراتيجيات ما يلي: 1- تحسين وفترة الغذاء وذلك بزيادة الإنتاجية الزراعية، تشكيل احتياطي غذائي استراتيجي، تنسيق أفضل

للمساعدات الغذائية2- تحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء وذلك عن طريق خلق فرص عمل في القطاعين الصناعي والزراعي، دعم صندوق التشغيل، حملات التوعية والإرشاد تحسين شروط التجارة3- تحسين استخدام سلامة الغذاء، ضمان التقيد بمعايير سلامة وجوده الغذاء الحالية، إجراء حملة توعية وإرشاد، ورشات عمل حول بناء القدرات والتدريب، الحث على منظومة من القوانين والمتابعة والرقابة 4- تفعيل أطار عمل مؤسساتي.(وزارة التخطيط،2005) .

### 11.1.2. مفهوم التنمية:

هناك اختلاف بين مصطلح النمو growth والتنمية development، فالنمو يعني زيادة ثابتة أو مستمرة تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن(بيرزيت، 1998).

والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء، والتحول التدريجي، أما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو(حسن، 1982).

فالتنمية تشتمل على النمو وعلى التغيير والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كافي كما هو كمي(حسن، 1982).

وهناك اختلاف آخر بين عمليتي النمو والتنمية، فالنمو عملية تلقائية، تحدث من غير تدخل من جانب الإنسان، أما التنمية فلا تشير إلى النمو التلقائي، وإنما تشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة، فهنا الفرق يتمثل في مدى تدخل الإنسان في أحداث التنمية أو التطوير أو التغيير(موسشيت، 2000).

وقد عرفها آخرون بان التنمية هي عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غايتها، كما أنها تنطلق من وتعتمد على الطاقات الحالية(الجوهري، 1982).

وكذلك عرفت بأنها تحسين في مستوى المعيشة وتطوير في شروط الحياة وخصوصا تطوير الإنتاج والخدمات والبنية التحتية وما يواكبها من فتح فرص عمل ويجب أن تشمل وتعم الفئات الشعبية والمناطق الفقيرة ولا تنحصر فوائدها على الفئات الميسورة.

## 12.1.2. التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم، ففي الخمسينات كانت تركز على قضايا الرفاهة الاجتماعي أما في الستينات فركز على مشكلات التنمية مثل الحد من الفقر أما في السبعينات تجاوزت مشكلات التنمية مثل تلبية الحاجات الأساسية ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة في التسعينيات(شوقي، 1995).

تتناول التنمية المستدامة ثلاث جوانب رئيسية ويتفرع عنها مؤشرات فرعية وهذه الجوانب هي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، والتي تتفاعل من أجل الحصول على الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة(بارود، 2005).

أما المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة هي الإنصاف في حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع، التمكين وهي إعطاء المشاركة الفعالة في صنع القرارات، وحسن الإدارة والمساءلة بإتباع مبادئ الشفافية والحوار والرقابة، أما المبدأ الأخير للتنمية المستدامة فهو التضامن بين كل الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع والمجتمعات الأخرى (بارود، 2005). هي عملية التنمية التي تلبى أمانى وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر(موسشيت، 2000).

توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الأضرار بالأجيال القادمة.(بانوري).

## 13.1.2. دليل مشروع العمل مقابل الغذاء:

الهدف الاستراتيجي للمشروع

العمل على مشاريع تنموية تضمن الأمن الغذائي والبعد الاستدامي (الإغاثة من أجل التنمية).  
الأهداف المرحلية للمشروع  
العمل في مشاريع تنموية تخدم الريف الفلسطيني.  
تحسين معيشة الفقراء من خلال مساعداتهم بالمواد الغذائية وتشغيلهم في مشاريع العمل مقابل الغذاء او التدريب.



تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع التنموية.

• وصف المشروع

يتم تنفيذ المشروع خلال مدة أربع شهور بالضفة الغربية وغزة قابلة للتجديد. كل عامل يعمل لمدة خمسة أيام بواقع خمس ساعات باليوم الواحد مقابل سلة غذائية تحتوي على 96 كغم من المواد الغذائية. تقوم المؤسسة الشريكة والممولة للمشروع (برنامج الغذاء العالمي) بنقل وتوصيل المواد الغذائية لمخازن فروع الإغاثة الزراعية في كافة المحافظات. تتكفل الإغاثة الزراعية بتكاليف نقل المواد المذكورة أعلاه من المخزن الرئيسي إلى المخازن الفرعية.

• معايير اختيار المستفيدين من المشروع

1. العائلات الفقيرة التي يقل معدل الدخل بها للفرد الواحد باليوم اقل من \$1.6
2. تعطى الأولوية للعائلات التي يزيد عدد أفراد أسرتها عن ستة أفراد أما العائلات الأقل عددا وتتنطبق عليها معايير الفقر ووضعها صعب جدا يمكن اعتمادها بتوصية واضحة من لجنة المشروع.
3. العائلات التي فقدت مصدر رزقها وممتلكاتها خلال الأوضاع السياسية الحالية.
4. المزارعين الذين فقدوا محاصيلهم الزراعية نتيجة مصادرة أراضيهم الزراعية والمزارعين المتضررين من صعوبة تسويق منتجاتهم.
5. الأسر غير المالكة لأراضي زراعية وتتنطبق عليهم الشروط السابقة.
6. العاملين باجر يومي والعاطلين عن العمل بسبب الصعوبات المفروضة على حركة تنقلاتهم من خلال الحواجز العسكرية والحصار المشدد.
7. العاملين في المستوطنات والذين فقدوا مصدر رزقهم.
8. الأسر غير المدرجة بقوائم الشؤون الاجتماعية، ومعيّل/ة الأسرة غير قادر على العمل بسبب المرض أو الإعاقة.
9. عدم اعتماد العائلات من حملة بطاقة لاجئ(وكالة الغوث).
10. عدم اعتماد أسماء العائلات المستفيدة من مؤسسات خيرية ودينية.

• قائمة بأسماء النشاطات المنفذة من خلال العمل مقابل الغذاء:

## 1. الزراعة:

تطوير حدائق منزلية تساهم في توفير أنتاج غذائي للأسرة.  
تأهيل للطرق الريفية.  
بناء جدران استنادية.  
تأهيل للأراضي الزراعية (مثل تنظيفها من الحجارة، النباتات والإعشاب الجافة أو متبقيات الزراعة البلاستيكية).  
دعم للمزارعين الفقراء في أراضيهم.  
تأهيل آبار المياه لاستخدامات الزراعة.  
بناء آبار مياه للاستخدامات الزراعية.

## 2. المياه ومياه الصرف الصحي:

تنظيف قنوات المياه من التربة الطينية والحجارة.  
تنظيف شبكات الماء.  
تأهيل الآبار لتسهيل توفير الماء لاستخدامات المجتمع المحلي.  
حفر آبار جديدة.

## 3. البنية التحتية:

تأهيل للمدارس ورياض الأطفال.  
تأهيل للمراكز والأندية النسوية.  
تأهيل للمراكز الشبابية.  
تأهيل للعيادات الصحية.

## 4. نشاطات أو مصادر مدرة للدخل:

تصنيع غذائي (صناعة الصابون من زيت الزيتون، الجبن من الحليب)، تطريز.

● قائمة بأسماء النشاطات المنفذة من خلال التدريب مقابل الغذاء:

تطوير قدرات المزارعين وتوعيتهم.  
التصنيع الغذائي والتخزين السليم بدون استخدام المواد الحافظة.  
تربية النحل.  
تعريف المزارعين بزراعة محاصيل زراعية جديدة ونوعية.  
إسعاف أولي.  
محو الأمية وتدريب باستخدام الحاسوب.

## 14.1.2. الغذاء والتنمية:

يمكن الحكم على نجاح الحضارة والتنمية بقدر ما تخفف من المعاناة والآلام، وقيامها بتخفيف اليأس والشقاء، فإن الجوع قد سبب معاناة لا يمكن وصفها، ولأن الغذاء يعتبر حاجة أساسية فإن الناس تحتاج لتنمية معظم جهودها محاولة الحصول عليه عندما يكون غير موجود، وإذا لم ينجحوا في إيجاد الطعام الملائم فإنهم يعانون ويمكن أن تؤدي معاناتهم إلى موتهم (سايترز، 1990).

## 15.1.2. إنتاج الغذاء:

هنالك ما يكفي من الحنطة في العالم لكل رجل وامرأة وطفل بمعدل 3000 سعر حراري في اليوم، وهو يعتبر رقم أقل بقليل مما يستهلك الشخص العادي في الدول الصناعية، وفوق معدل متطلبات الحد الأدنى للبشر، ويتضاعف إنتاج القمح والحبوب في العالم عاماً بعد عام، عندما تم استعمال البذر المحسن والآليات والأسمدة ومبيدات الحشرات لزيادة الإنتاج، وتمت زراعة أراضي جديدة، وقابل هذه الزيادة نمو سكاني سريع. (سايترز، 1990)

## 16.1.2. برنامج الاغذية العالمي:

ينتج العالم سنويا من الغذاء ما يكفي احتياجات كل رجل وامرأة وطفل على سطح الأرض ليعيشوا حياة صحية بيد أن الجوع يقضي على حوالي 25 إلف شخص كل يوم، وبصفة الأمم المتحدة الرئيسية لمكافحة الجوع في أنحاء العالم يتمحور برنامج الغذاء العالمي حول ضمان تمتع كل البشر بحياة صحية، ويعتبر البرنامج من اكبر المنظمات الإنسانية في العالم حيث يقوم بتنفيذ مشروعات طارئة وتنموية في أكثر من 80 بلدا حول العالم من اجل كسر حلقة الفقر والحرمان اليومي من

خلال تشجيع ودعم المؤسسات التعليمية والصحية ومشروعات البنية التحتية الضئيلة التي يمكن أن تقوم بها التجمعات السكانية ذاتيا ومساعدة اللاجئين على العودة إلى أوطانهم.

منذ إنشائه في عام 1963 تمكن برنامج الأغذية العالمي الذي يتخذ من روما مقرا له من استثمار نحو 30 مليار دولار وتوزيع أكثر من 47 مليون طن من المساعدات الغذائية من أجل مكافحة الجوع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ في أنحاء العالم.

أما رسالة برنامج الأغذية العالمي، في عام 1994 أصبح برنامج الأغذية العالمي أول منظمة تتبع الأمم المتحدة تعلن بيان مبادئ لعملها، ويعتبر هذا البيان بمثابة حجر الزاوية لسياسة البرنامج وعمله من أجل مساعدة للمحتاجين واختيار أماكن تقديم المساعدات وكيفية العمل بنظرة مستقبلية من أجل وضع نهاية للجوع والفقير، وبوصفه نراع الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الغذائية فان برنامج الأغذية العالمي يوظف الغذاء من أجل تلبية احتياجات الطوارئ وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم برنامج الأغذية بتقديم الدعم اللوجستي لضمان حصول للمحتاجين على المساعدات الغذائية في الوقت المناسب والمكان المناسب ولا يدخر برنامج الأغذية العالمي وسعا في وضع قضية الجوع على رأس قائمة الاهتمامات الدولية وتشجيع السياسات والاستراتيجيات والعمليات التي تفيد الفقراء مباشرة.

ويقدم البرنامج مساعدته إلى ضحايا الكوارث الطبيعية مثل الناجين من الجفاف في أفغانستان وإثيوبيا، وكذلك للنازحين واللاجئين الذين اجبروا على ترك منازلهم وبلادهم لوقوع كارثة طبيعية أو صراعات مثل أذربيجان والسودان، إضافة إلى ضحايا التحولات الاقتصادية السريعة مثل كبار السن والمتقاعدين والأطفال في جورجيا وأيضا من يعانون من آثار النزاعات السياسية مثل الفلسطينيين الواقعين تحت الحصار الاقتصادي والإجراءات الأمنية المشددة، ويقدم للفقراء العاجزين عن الخروج بمفردهم من حلقة الجوع.

يقدم أيضا برامج التغذية المدرسية حيث يتعاون البرنامج مع الحكومات والجمعيات الأهلية في تطبيق مشروعات التغذية المدرسية في عدد من البلدان النامية من أجل ضمان انتظام الأطفال في المدارس وبخاصة الفتيات.

وأخيرا يطبق البرنامج أنشطة تنموية مثل مشروعات الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب بهدف إكساب الرجال والنساء المهارات اللازمة التي تمكنهم من بدء حياة جديدة مثمرة لكسب قوت يومهم.

أما برنامج العمل مقابل الغذاء في فلسطين حيث شكل التدهور المتواصل للظروف الاقتصادية والاجتماعية بسبب العدوان الإسرائيلي المبرر الواقعي لتبني العديد من المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الغذاء العالمي لبرامج إغاثة طارئة والتي تركزت بالأساس على الدعم الغذائي للأسر الفقيرة والتي يتزايد عددها باستمرار.

إن هذا البرنامج تنفيذه العديد من المنظمات الاهليه من أهمها جمعية التنمية الزراعية(الإغاثة الزراعية) والإغاثة الكاثوليكية في جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تقوم هذه المنظمات باستدعاء رؤوسا المجالس والممثلين عن القرى والخراب من اجل دراسة حاجاتهم المحلية وإعطاء الأولوية لتنفيذها لأهمها، ومن ثم يقوموا الممثلين بإعطاء أسماء للعائلات التي بحاجة ماسة للمساعدة ويشمل هذا البرنامج النساء والرجال التي يعيلون اسر وتقوم المنظمة بعمل كشف أولي للمستفيدين من اجل دراسة استحقاقهم للمساعدة أم لا، وبعد تأكيد الأسماء، يقوم الممثلين بإعطاء خطة للعمل الذي سوف يقوم به المستفيدين مقابل الحصة الغذائية، أما بالنسبة للنساء فتكون دورات تدريبية، وتقوم المنظمة المنفذة مرة أخرى بالكشف الأولي للعمل ويشترط في هذا العمل ان يكون تنموي مستديم، وعند مباشرة العمل تقوم المنظمة بمتابعة العمل في فترات زمنية مختلفة، وتسلم حصة غذائية أولية أثناء فترة العمل، وعن تسليم العمل تسلم الحصة الثانية أي النهائية للمستفيدين.

نظرا للآثار السلبية التي أحدثتها مثل هذه البرامج في الماضي على ذهنية ووعي وسلوك الإنسان الفلسطيني باتجاه تعزيز النزعات الاتكالية والاستهلاكية السلبية وما ترتب عليها من مساس مباشر بكرامته الشخصية والوطنية فقد عملت المنظمات الأهلية المنفذة للمشروع على تطويع وتوظيف هذه البرامج لخدمة أهداف تنموية.

### 17.1.2. أين يعمل البرنامج:

يعتبر برنامج الأغذية العالمي اكبر منظمة دولية تقدم المساعدات الغذائية وتحارب الجوع والفقر في البلدان النامية التي تعاني من نقص حاد في الغذاء ويعمل البرنامج في المناطق الممتدة من جنوبي الصحراء في أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية واسيا.

## 18.1.2. نبذة تاريخية عن جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية):

مؤسسة أهلية ريادية غير هادفة للربح وليست ذات طابع ديني أو سياسي تأسست عام 1983م تعمل في جميع محافظات الوطن (الضفة الغربية والقطاع).

تعمل المؤسسة في مجال التنمية الريفية وحماية البيئة وتحسين أوضاع المرأة وتقديم الإرشاد والتوعية والدعم والخدمات والاستشارات المتميزة للفرد والتجمعات والمؤسسات العاملة في هذا المجال معتمدين على المشاركة الفاعلة العريضة للفئات المستفيدة وتنمية وتطوير كفاءات الخبراء والعاملين في سبيل تنمية مجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي، وتساهم المؤسسة في تطوير القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي ومكافحة الفقر في المناطق الريفية. (تقارير جمعية الإغاثة الزراعية، 2006)

## 19.1.2. نبذة تاريخية عن الإغاثة الكاثوليكية:

تعمل خدمات الإغاثة الكاثوليكية في حوالي 99 دولة حول العالم، وقد بدأت عملها منذ 50 عاما في فلسطين، لها ثلاثة مكاتب رئيسية، القدس الضفة الغربية قطاع غزة.

بدأت العمل منذ عام 1961 حيث قامت بعقد اتفاق مع المملكة الأردنية الهاشمية، عام 1967 طلبت منها إسرائيل متابعة عملها في فلسطين، عام 1999 عقدت مع السلطة الوطنية الفلسطينية اتفاق بالعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من أهم برامجها المساعدات الغذائية، التطعيم، الصحة والتغذية، مشاريع المياه، البنية التحتية التعليم، خلق فرص عمل، وتهدف إلى خدمة الفقراء دون تمييز وخلق قيادات شبابية.

## 20.1.2. المداخل الأساسية في التخطيط للتنمية الريفية :

هناك عدة مداخل لأحداث التنمية الريفية:

المدخل الأول: مدخل الخدمة الدنيا:

وتوجه الأنشطة وفقا لهذا المدخل لخدمة فئات معينة من السكان الريفيين ن وهم أساسا صغار ومتوسطي الملاك الزراعيين الذين يستفيدون مباشرة من مثل هذه الأنشطة.

المدخل الثاني: المدخل الوظيفي:

هذا المدخل يركز على مشروعات المتناثرة التي تهدف إلى خدمة مختلف الفئات من السكان الريفيين بما في ذلك العمال الزراعيين والمستأجرين.

المدخل الثالث: مدخل التنمية الريفية المتكاملة:

هذا المدخل يركز على الجوانب التالية:

إن التنمية الريفية لا بد وان توجه إلى غالبية سكان الريف الفقراء. يجب أن توجه التنمية الريفية لمقابلة الحاجات الأساسية ولا يعني هذا بطبيعة الحال عدم الاستفادة من التخصص في الإنتاج وفقا لمبدأ الميزة النسبية. ضرورة التركيز على رفع مستوى معيشة السكان الريفيين عن طريق زيادة إنتاجيتهم من خلال نقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة الموائمة وتحفيزهم على تبنيها. تحقيق مشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية بطريقة ديمقراطية حتى تتحقق شعبية التنمية الريفية ولا مركزية التخطيط. تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لأحداث التنمية الريفية. توفير عوامل الجذب في الريف لتقليل هجرة السكان الريفيين وذلك بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية. فتقريب مستويات المعيشة بين القرية والمدينة. (الطنبوبي - 2001).

## 21.1.2. مراحل التخطيط الاجتماعي وخطواته:

إن التخطيط للتنمية يمر في مجموعة من المراحل هي: وضع الخطة، تنفيذها، متابعتها، تقويمها. وضع الخطة: عند وضع الخطة يجب أن تمر بالخطوات التالية:

1 - جمع البيانات الأساسية: وأهمها إحصاءات السكان والتي تتضمن بيانات عن السكان من حيث عددهم، الفئات العمرية، المستوى العلمي، وكذلك إحصاءات المواليد والوفيات، إحصاءات

القوة العاملة، إحصاءات التعليم، الإحصاءات الصحية، إحصاءات الإسكان، إحصاءات الخدمات الاجتماعية، إحصاءات الإعلام والسياحة. يجب أن تتوفر في هذه الإحصاءات الشروط التالية: الشمول، الخصوصية، الكفاية والاكتمال، المرونة، الدقة.

2 - تحديد أهداف الخطة: أن أهداف الخطة الاجتماعية ينبغي أن تتناول جانبين أولهما هو إحداث تغييرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي بمكوناته الديموجرافية والايكولوجية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية، ثانيهما هو العمل على إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد، توفير فرص عمل، القضاء على البطالة، وبالتالي يجب أن ترتبط أهداف التنمية الاجتماعية مع أهداف التنمية الاقتصادية.

3 - تصميم الإطار المبدئي للخطة: من الممكن أن توضع الخطة من القمة إلى المستويات المحلية أو تبدأ من القاعدة ثم إلى القمة إلى أجهزة التخطيط. ففي الحالة الأولى توضع برامج ومشروعات التنمية في المستوى المركزي ثم توزع إلى خطط إقليمية، أما في الحالة الثانية فإن عملية التخطيط تسير في حلقات تبدأ من القرية أو الحي وذلك عن طريق المجالس المحلية التي تقوم بدراسة احتياجات المستوى المحلي لجميع الخدمات وصياغتها في شكل برامج ومشروعات ووضع الأولويات وتقدير التكاليف ثم إرسالها إلى وزارات الخدمات ومن ثم بعد دراستها إلى وزارة التخطيط، ثم تقوم بعمل إطار مبدئي للخطة.

4 - تصميم الإطار النهائي للخطة: بعد اختيار المشروعات التي ترى لجان التخطيط أهميتها وضرورتها خلال سنوات الخطة، وترتيبها في سلم الأولوية، تعرض على الهيئة المركزية للتخطيط للتنسيق بينها، وتصميم الإطار التفصيلي للخطة.

ثانياً: تنفيذ الخطة:

يتوقف نجاح أي خطة على وضوح أهدافها أو ارتباطها بالحاجات الفعلية للأهالي ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، حيث يحتاج تنفيذ الخطة إلى دراسة إجراءات التنفيذ، وتحديد أولوياتها وفقاً للشكل المحدد في إطار الخطة، والتكلفة المخصصة، وفي حدود المدى الزمني المقرر.



ثالثاً: المتابعة: يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه، وضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد، والتكلفة الموضوعية والكشف عن مواطن الضعف وجوانب القصور في تنفيذ المشروعات، فمن أهداف المتابعة تحديد الصورة الحقيقية التي يتم تنفيذها والتعرف على المشكلات والمعوقات من أجل معالجتها قبل أن تتراكم، فهناك أنواع عديدة من المتابعة منها المالية ومنها النوعية التي تعنى بحصر وحدات الخدمات التي تم إنشاؤها كالمدارس والمستشفيات، وهناك أيضاً مستويات عديدة للمتابعة فمنها على مستوى المشروعات والتي تتضمن كل قطاع من قطاعات الخدمات، والآخر على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع، وكلما قصرت فترات المتابعة كان ذلك أفضل.

رابعاً: التقويم: هو عبارة عن أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء والكشف عن حقيقة التغيير المادي والمعنوي، أي مقارنة النتائج التي تحققت من هذا المشروع بما كان مستهدفاً له. يوسف، 1985)

## 2.2 الدراسات السابقة

تناول د. يعقوب سليمان دراسة بعنوان "الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة" (1966-1988) تتطرق فيها إلى الأمن الغذائي الذي تبنته الانتفاضة الشعبية وذلك من أجل الاعتماد على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

تناولت الدراسة المشاكل التي يعاني منها الأمن الغذائي في فلسطين وذلك بسبب عدم توفر عناصر الإنتاج المتقدمة كآلات الحصاد والبذور والمحاريث الحديثة والأسمدة الكيماوية، أما العنصر الآخر فهو الأرض والمياه فيلاحظ انخفاض حجم المساحة المزروعة وذلك بسبب إجراءات مصادرة الأراضي والقوانين والأوامر العسكرية، ولعل هناك هدف ضمني آخر هو تهجير المواطنين، وهو كذلك هدف استراتيجي من أهداف الصهيونية، ومن أجل تبعية الشعب الفلسطيني في شتى المجالات وخاصة الغذاء.

مفهوم الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني يختلف عن المفهوم الشائع والبلدان المتطورة، حيث أن المفهوم الاكتفاء الذاتي لا يعني تغطية الإنتاج للاستهلاك، بل يعني تغطية الإنتاج للحاجة الموضوعية التي تتحدد بمستويات معيارية تكون نابعة من الظروف الموضوعية، وبالنسبة للشعب

الفلسطيني فان المستويات هي الفسيولوجي ،المستوى الأدنى ،المستوى المتوسط، مستوى الأردن كدولة مقارنة، مستوى إسرائيل المستوى الأمثل.

وتعرض الدكتور يعقوب سليمان إلى الواقع الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة واهتم بالنقاط التالية:الأرض من حيث المساحة المزروعة والقابلة للزراعة ومياه الري باعتبارهما الموارد الرئيسية للأمن الغذائي،الإنتاج الغذائي والحيواني ،حجم الفجوة الغذائية،نسبة الاكتفاء الذاتي.

اشتملت سنوات الدراسة على 22 عام أي من بداية عام 1966 قبل الاحتلال الإسرائيلي حتى عام 1988 بداية الانتفاضة الأولى فكانت المساحة المزروعة عام 1966 كانت 1901.8 دونم ثم انخفضت لتصل 1753.2 دونم عام 1988 أي ما نسبته 7.8% ولكنها عادت بالارتفاع مقارنة مع عام 1985 وذلك بسبب عودة عدد من المغتربين إلى الأراضي المحتلة،عودة العاملين من داخل الكيان الصهيوني للعمل في الزراعة ،أدت الإجراءات الأردنية بسياسية الجسور إلى الحد من الهجرة من الوطن المحتل،زيادة المساحة المزروعة لم تحسن من الواقع الغذائي لأنها زرعت بمزروعات موجهة للتصدير أو منتجات يوجد منها فائض كالخضراوات والحمضيات والبندورة،لذلك كان من الأفضل التركيز على زراعة الحبوب مثل القمح باعتبارها مادة أساسية للغذاء.

أما بالنسبة للموارد المائية فتعتبر ذات أهمية بالغة للأمن الغذائي من حيث الشرب والري للقطاع الزراعي حيث كانت سلطات الاحتلال وما زالت تسعى لتسخيرها لخدمة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فان المشاكل التي نعاني منها منذ عام 1966 أي منذ دخول الاحتلال إلى يومنا هذا هي نفسها ولكن بدرجات متفاوتة حسب المورد إذا كان الأرض أو المياه أو الثروات الحيوانية أو النباتية فجميعها مرتبط ببعضها ويؤثر على الأمن الغذائي في فلسطين.

تناول الباحث محمود قطام دراسة بعنوان "الأمن الغذائي" (1984) تتمثل مشكلة الدراسة في أن البلدان العربية تعاني من انعدام الأمن الغذائي وعدم الاكتفاء الذاتي على الصعيد الغذائي حيث يعوض ذلك بالاستيراد من الخارج وذلك بفضل الثروات الهائلة من النفط،وأن من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي هو التخلف الزراعي الذي ورثته الدول العربية بفعل

الاستعمار، وكذلك أضرار المسيرة التنموية العربية بالعفوية دون التخطيط العلمي المدروس، وغياب التعاون العربي المشترك في المجال الزراعي، الانخفاض الشديد في الإنتاجية الهكتارية.

أن حصة التخلف الزراعي اتسمت بالمظاهر التالية: قصور القطاع الزراعي عن إشباع حاجة الأمة العربية من الغذاء مما أدى إلى نشوء فجوة غذائية أي الفرق ما بين الطلب المتوقع والإنتاج وشمل العجز الحبوب والسكر والزيتون واللحوم والبيض والألبان.

ارتفاع مستوى المعيشة للفرد نتيجة لزيادة دخله، وكذلك الزيادة الطبيعية للسكان، وان نصيب الفرد من السلع الغذائية يأخذ بالازدياد، مما أدى إلى ثقل الأعباء المالية التي يتحملها الوطن العربي نتيجة الفجوة الغذائية.

وتناول الباحث محمود قظام الفجوة الغذائية العربية وأسبابها والتحديات والحقائق الاقتصادية الرئيسية للإنتاج الزراعي العربي، فمنها ضيق الرقعة الزراعية العربية والتي تقدر بحوالي 50 مليون هكتار لعام 1979 وتقدر أن تصبح 59 مليون هكتار لعام 2000 حسب دراسته، كما أن الزراعة العربية تعتمد على مياه الأمطار بالتالي سوف يؤدي إلى تقلبات في كمية الإنتاج، ضعف البيئة الأساسية بما فيه شبكة النقل والتخزين وضعف التشابك مع الصناعات المرتبطة بالزراعة، التخلف التكنولوجي ومحدودية استخدام مستلزمات الإنتاج الحديثة مثل الأسمدة والبذور المحسنة، ضعف معدل التكوين الرأسمالي في الزراعة، نقص الأيدي العاملة الزراعية المدربة، قصور التمويل الزراعي المتاحة، غياب التخطيط على المستوى القومي.

وبناء على هذه الخصائص الاقتصادية ترتبت عدة نتائج من أهمها انخفاض نسبة الإنتاجية وخاصة الحبوب مثل القمح والذي يعتبر أهم منتج زراعي عربي.

وان من أهم التوصيات التنموية التي اتجه إليها الباحث في حصرها هي تبني سياسة زراعية عربية مشتركة بين الجهود القطرية والجماعية المتكاملة، توجيه رأس المال العربي إلى المشروعات العربية المشتركة في المشروعات الزراعية توفير طاقات التخزين لأهم المنتجات الزراعية بما يكفل الحد الأدنى من الأمن الغذائي، تنسيق عربي للمشتريات وأهمها القمح، الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي، الربط بين سياسة التنمية الزراعية وسياسة التصنيع.

قامت منظمة الأغذية والزراعة FAO وبالتعاون مع منظمة الغذاء العالمي WFP وبدعم من الاتحاد الأوروبي دراسة بعنوان الأمن الغذائي الشامل وتحليل الضعف (الضفة الغربية وقطاع غزة) - 2007.

أشارت الدراسة إلى أن وضع الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية لعام 2000 في تدهور بسبب سياسة الحصار الإسرائيلي على تحركات البضائع من الضفة إلى إسرائيل والحصار أيضا على تحركات الناس مما كان لتلك الحصار أثر سلبي على حياة السكان الفلسطينيين، وأدت إلى زيادة في البطالة في عام 2002 حتى وصلت 31% ثم انخفضت بعد ذلك لتصل 24% واستمر الكساد في الاقتصاد إلى عام 2006 حيث تبعتها انتخابات حماس للحكومة وتأثرت بها غزة أكثر من الضفة، فكثير من العائلات قامت بتقليص مصاريفها بما في ذلك الغذاء حتى وصل دخل الفرد \$2.10 دولار يوميا.

تناولت الدراسة أدبيات الأمن الغذائي، وفرة الغذاء، تحليل لمصاريف واستهلاك الفلسطينيين لعام 2005 و عام 2006 وبالتعاون مع مركز الإحصاء الفلسطيني، تحليل للتجار وأسعار السوق، تحليل النوعية للسلع من أجل معرفة أسباب انعدام الأمن الغذائي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشكل عام هو أن سياسة الممولين كما جاء في وثائق البنك الدولي تغيرت نتيجة الطلب المتزايد، أن المساعدات القصيرة الأجل والغير مخططة تعرض الخطر للمشاريع طويلة الأجل عن طريق تكرار قنوات المساعدة، التوسع في مساعدات الإغاثة تخلق مهن مؤقتة، عدم التوازن في الفئة المستهدفة، هناك قيود عالمية واسعة على المساعدات وذلك بسبب عزلة السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما بالنسبة للنتائج الخاصة بالأمن الغذائي فقد توصلت الدراسة إلى أن 34% من السكان الفلسطينيين هم أمنين غذائيا، 20% من السكان أمنين حديا (Marginally secure)، 12% من السكان عرضة لانعدام الأمن الغذائي، 34% غير أمنين غذائيا.

أن السكان اللاجئين هم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي ومعظمهم في الضفة الغربية وأن 40% منهم يعتمدون على المساعدات الغذائية.

أن السكان اللذين يعانون من انعدام الغذاء معظمهم يسكنون المخيمات ويتوزع المعدمين غذائيا في القرى والمدن بالتساوي تقريبا (32%-34%) وهناك أناس أكثر من المتوقع يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المدن.

أن 46% من توزيع السكان هم أطفال (0-14) وهم أكثر ما يعانون غذائيا. ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة: حماية الرزق الإعالة من اجل تخفيف الفقر عن طريقة تقوية الإنتاج الفلسطيني من أنتاج حيواني وإنتاج نباتي، التنوع في الإنتاج الغذائي استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة والبذور المحسنة والأسمدة من أجل زيادة الإنتاج بحدود المصادر المتوفرة من الأرض والمياه مع التركيز على زيادة فرص الدخل من الزراعة عن طريق زيادة الإنتاج والتسويق لمنتجات عالية الجودة ومناسبة للاستهلاك المحلي هذه العوامل تساعد على التقليل من الاستيراد وزيادة الدخل من التوريد.

أما بالنسبة للمساعدات الغذائية فتوصي الدراسة باستمرار المساعدات الغذائية للأسر الغير أمنين غذائيا مع التركيز على المساعدات التي تخلق فرص إنتاجية (العمل مقابل الغذاء)، دعم التعليم، وهناك توصيات أخرى بشأن المساعدات الاجتماعية، خلق الوظائف، تجارة وسوق الغذاء، التنسيق الداخلي.

تناول سنقرط دراسة بعنوان "تقييم فعالية المؤسسات غير الهادفة للربح ومظاهر اتخاذ القرار فيها منطقة رام الله (2005)"، تركز هذه الدراسة على العديد من القضايا الداخلية والخارجية التي تؤثر على المجتمع الفلسطيني خلال الخمسة أعوام السابقة، وتناولت الدراسة علاقة هذه المؤسسات بالسلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة وكذلك علاقتها مع بعضها البعض، وقد بينت الدراسة أهمية المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان وتميزها عند الجهات المانحة وذلك للدور التي تقوم به في تعزيز مفاهيم الديمقراطية الضرورية لبناء مجتمع سليم، وكذلك بينت مدى تأثير الإجراءات البيروقراطية المتمثلة في الإجراءات الإدارية ومتطلبات الجهة المانحة على تنفيذ النشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات.

لقد اختتمت الدراسة أجزائها بعدة توصيات موجهة لعدة أطراف لها علاقة بعمل المؤسسات الأهلية ومن بعض هذه التوصيات هو التركيز على ضرورة وجود قاعدة معلومات تشمل جميع المشاريع التي تنفذها هذه المؤسسات الأمر الذي يقلل من إمكانية تنفيذ مشاريع مشابهة أو غير متعلقة بالحاجة المجتمعية الفعلية لها وكذلك تفعيل دور شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي تكون على اضطلاع

كامل بإنجازات هذه المؤسسات والتي تقوم بتوجيه عمل هذا القطاع بطريقة تضمن تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني اخذين بعين الاعتبار احتياجات المجتمع والإمكانيات الفعلية لهذه المؤسسات.

وقد تناولت قنديل دراسة بعنوان " المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني (2003)", قامت هذه الدراسة بتحليل المساعدات ومدى موائمتها للاحتياجات الفلسطينية ومدى كفاية هذه المساعدات في تلبية الحاجات وذلك بناء على حجم هذه المساعدات ومصادرها ونوع هذه المساعدات.

وقد وصلت الدراسة إلى أن حجم المعونات من الأمم المتحدة حوالي 65% وهي من أكبر حجم المساعدات بعد ذلك يأتي الاتحاد الأوروبي بحجم 28% وكذلك دول أخرى مثل أسبانيا وفرنسا . واختتمت الدراسة بما يلي،بان هناك ايجابيات وسلبيات للمساعدات الدولية،مثل مساعدات الأمم المتحدة التي تتمتع بمهنية عالية في طرق تقديمها ،وهناك سلبية لهذه المساعدات وهي عدم القدرة على تعلم خبرات جديدة من الثقافات الأخرى،عدم لعب السلطة الدور الأساسي في تخطيط برامج المساعدات،عدم وجود استراتيجيات واضحة من السلطة لتطوير هذه المساعدات،هذه المساعدات لا تمثل احتياجات الشعب وإنما رغبة الممول،ساعدت هذه المساعدات على بناء مصادر بشرية ذات قدرات عالية لكن السلطة لم تطورها مما اضطرها إلى مغادرة البلاد،أن معظم المساعدات الدولية مشروطة،أن معظم المساعدات لا تساعد على التنمية المستدامة بل هي اغاثية لفترة محددة،افتقاد السلطة إلى قاعدة بيانات، واعتماده ا على ذاكرة الموارد البشرية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات في المجال الإداري حيث يتوجب على هيئة المجلس إعادة تقييم الوضع الإداري في ضوء تجربة السنوات السابقة والاستفادة من هذه التجربة مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في هيكله المجلس وخاصة فلسفة أمانة السر ، ويتحتم على المجلس تنظيم وإقرار هيكله إدارية واضحة مع وصف وظيفي لكل دائرة ووحدة وموظف حتى تتضح مسؤوليات الدوائر خاصة الوحدات ذات العلاقة بموضوع المساعدات.

توحيد مقرات المجلس حيث أن تشنت بنية المجلس المادية بين غزة ورام الله أدى إلى العديد من السلبيات أهمها تشنت الإدارة بين المقرين وتمركزها في مكان وجود أمين السر كما أدى هذا التشنت إلى أن يكون مقر المجلس في رام الله صاحب الأولوية في بناء برامج التطوير ومن ثم نقلها إلى غزة بعد أن تكون قد أخذت النصيب الأكبر من الدراسة والتنفيذ في رام الله،إما بالنسبة لكوادر المجلس ينبغي الاهتمام بكادره بما يضمن استمرار تحديث خبراتهم بشكل يوائم التطورات في العمل وتوفير الإمكانيات لهم وإتاحة الفرصة إمامهم لتطبيق وممارسة ما اكتسبوه من خبرات،يتوجب على

هيئة رئاسة المجلس إعادة النظر في لجنة تنسيق المساعدات الدولية وإعادة تشكيلها لضمان تفعيل دورها ووضع نظام داخلي يحدد مهماتها بما يضمن تكريس مبدأ الشفافية في عملها واعتبارها مسئولة إمام المجلس ككل وليس إمام هيئة رئاسة المجلس ولجنة شؤون المجلس وذلك لإتاحة الفرصة إمام أعضاء المجلس للإطلاع على عمل هذه اللجنة والمشاركة في انتخابها وتقييم عملها بشكل مستمر، تقييم تجربة المساعدات الدولية ورسم استراتيجيات وخطط تطوير المجلس حيث إن الاعتماد على رؤية عامة للتعامل مع المساعدات الدولية لا يكفي لتطوير المجلس إنما هناك ضرورة لرسم إستراتيجية واضحة تعكس الوعي الفلسطيني في التعامل مع المساعدات وعدم الاكتفاء بدور المتلقي، رقابة المجلس الداخلية على أموال المساعدات فعلى المجلس تفعيل رقابته على أموال المساعدات بحيث يكون طرفاً فاعلاً في تعامله مع الجهة المانحة والتخلي عن دور المتلقي، تفعيل برامج المساعدات فهناك ضرورة لتوجيه برامج المساعدات خارج مؤسسة المجلس باتجاه تفعيل علاقته التكاملية بالسلطة التنفيذية.

تناول غوشه في دراسته بعنوان "تقييم البرامج في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية (2005)" حيث تحدث فيها عن زيادة المنظمات الأهلية بشكل مطرد وذلك منذ بدء الانتفاضة الثانية بسبب زيادة حجم معانات المجتمع الفلسطيني وازدياد الموارد المالية المتاحة لهذه المنظمات حيث وصل عدد المنظمات الأهلية لعام 2005 من 800 إلى 1500 منظمة غير حكومية ناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولعل التقييم لهذه المنظمات من الخطوات المهمة من أجل تحقيق المسألة، وبغياب تقييم جيد لا تستطيع هذه المنظمات تزود المستفيدين وأصحاب الصلة بمعلومات موثوقة حول إنجازاتها.

هنالك على الأقل 35 نوع من أنواع تقييم البرامج والعديد من الأساليب الكمية والكيفية لجمع المعلومات المتعلقة بالتقييم وعلى الرغم من كون المنظمات غير الحكومية الفلسطينية موضوع بحث العديد من الدراسات والأبحاث إلا أن موضوع تقييم البرامج في هذه المؤسسات نادراً ما أشير إليه، ويهدف التقييم التعرف على المنظمات التي تقوم بتقييم برامجها ولماذا تقوم بذلك ومن أجل التحقق من الميزات الأساسية لهذه التقييمات.

استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات وقد اختار شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية كمجتمع للبحث لكن بسبب مجموعة من المحددات تم دراسة فقط أعضاء الشبكة في الضفة الغربية والقدس، حيث قام الباحث بتوزيع 59 استمارة على المنظمات وتم إعادة 51 استمارة وحل 49 استمارة.

توصل الباحث بعد تحليل النتائج إلى أن معظم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تقوم بأنشطة مختلفة من أجل تحديد فوائد برامجها المنفذة وبالرغم من أن هذه المنظمات تعتبر ما تقوم به هو تقييم للبرامج إلا أنه تبين أنه وفي بعض الحالات فإن ما ينفذ من تقييمات غير معتمد على أساس علمي ولا يتم بشكل شمولي ولا يعكس المستويات من التقييم التي تسعى هذه المنظمات لتطبيقه كذلك فإن ما هو معمول به لا يجيب على الاهتمام أو المجالات الرئيسية التي يسعى التقييم للإجابة عليها، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم هذه المنظمات تقر بأهمية تقييم البرامج وتعتبره جزء من دورة حياة البرامج التي تقوم بتنفيذها، أما فيما يتعلق بالمنظمات التي لا تقوم بتقييم برامجها فإن نقص الموارد المالية هو السبب الرئيسي الذي يمنع القيام بهذا التقييم، أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تستفيد على الصعيد المؤسسي من التقييمات التي تقوم بها وعلى الرغم من ذلك فإن معظم هذه المنظمات تحتفظ بنتائج هذه التقييمات لنفسها وللمولين ولا تقوم بنشرها للعلن.

قام طالب بدراسة تحت عنوان " المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة حالة المساعدات الألمانية " أن المساعدات الخارجية تعتبر مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية في الدول النامية وذلك بسبب افتقارها للأموال اللازمة لتحقيق التنمية والحصول على السلع والخدمات المكملة لعوامل الإنتاج، لذلك تعود أهمية المساعدات الخارجية في تمويل التنمية الفلسطينية وإسهامها في سد فجوة الادخار وفجوة الصرف الأجنبي إلا أن الدراسات وجدت أن تأثير المساعدات على التنمية الفلسطينية يمتاز بالضعف خاصة في ظل توجيه المساعدات إلى المشاريع والنشاطات غير إنتاجية واقتران هذه المساعدات وارتهاؤها بالظروف والأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة، فالأبعاد السياسية لا التنموية الاقتصادية هي الأساس بخصوص المساعدات المقدمة للضفة والقطاع ولكن الحكم النهائي على هذه المساعدات يحتاج إلى وقت أكثر وتجربة أطول. ومن الأسباب التي تؤدي إلى ضعف تأثير المساعدات على التنمية هو السياسات والممارسات الإسرائيلية المستمرة تجاه الأراضي المحتلة وتجاه مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني واستلاب الحقوق السياسية والاقتصادية للفلسطيني والمماثلة والتسويق في تطبيق الاتفاقيات السياسية الموقع عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

أن طبيعة الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية المدمرة وازدياد حدة البطالة يؤدي إلى التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان والسعي لإصلاح البنية التحتية المدمرة على أمل الإسهام في عملية التنمية وكذلك التركيز على المشاريع الهادفة إلى تأمين فرص عمل قصيرة المدى وبأسرع وقت ممكن بدلا من تطوير المشاريع الهادفة إلى تأمين مشاريع طويلة المدى.



أن ما يزيد الأمر صعوبة في تحقيق هذه المساعدات إلى التنمية هو سوء توظيف الموارد الفلسطينية في كثير من الأحيان فانتشار ظاهرة المحسوبية والواسطة السياسية والنظر إلى الخدمة العامة على أنها مكافأة جهد نضالي وسيطرة الاعتبار والقيم الشخصية على عملية التوظيف والترقية وتوزيع المناصب الإدارية تترك أثرا سلبيا على الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين المؤسسات والوزارات فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للضفة والقطاع وشعور كل جهة بأنها مفوضة بالتوجه بطلب المنح والمساعدات من الدول المانحة، وكذلك غياب التخطيط وغياب السياسية التنموية الاقتصادية الواضحة الأهداف والأولويات كل ذلك يعكس سلبا على الأداء الاقتصادي بشكل عام.

أن أهداف المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية ودوافع تقديمها، تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة وتهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لهذه الدول، بالإضافة إلى وجود أهداف تتعلق بالسعي لتحقيق الاستقرار والسلم والأمن الدوليين واحتواء الصراعات الإقليمية والأهداف والأبعاد الأيدلوجية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدوافع الإنسانية والأخلاقية، وعلى الرغم من كل هذه الأسباب إلا أنها تستهدف أساسا الغايات والمصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة وجميع الأهداف والدوافع الأخرى تصب في هذا المجال.

وعلاوة على ما سبق فإن ضعف التركيز على المشاريع الإنتاجية من شأنه أن يترك أثرا سلبية على التنمية الفلسطينية، وتوجي هذه القروض إلى البنية التحتية وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان كل ذلك من شأنه أن يفقد الاقتصاد الفلسطيني تلك الميزة التي يتمتع بها بخصوص انعدام الديون الخارجية التي تشكل عقبة إمام التنمية في الدول النامية.

أن ألمانيا تؤكد باستمرار على حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها واحترام حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية وضرورة اعتراف الطرفين بذلك، وبالتالي أن منطلق مساعداتها هو السعي لضمان امن إسرائيل واستقرارها.

أن المساعدات الألمانية تتركز في مجموعة من المجالات كالبنية التحتية وقطاع التعليم والتدريب وبناء المؤسسات الفلسطينية ودعم القطاع الخاص، فقد احتلت المركز الرابع بعد البنك الدولي والولايات المتحدة والسعودية فيما يتعلق بالبنية التحتية أما في دعم القطاع الخاص فقد احتلت

المركز الثاني بعد الولايات المتحدة، والمركز الخامس بعد الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسعودية واليابان فيما يتعلق بقطاع التعليم.

أما بخصوص المجالات في البنية التحتية فقد تركزت على الصرف الصحي ومشاريع المياه والنفائيات وهذا التركيز يأتي انطلاقاً من السياسة التنموية الألمانية تجاه الدول النامية والتعاون التنموي مع بلدان الشرق الأوسط من أجل احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الموارد وعدم تلوينها أو انتقال التلوث إلى إسرائيل.

8.2 قدم عزام دراسة بعنوان "مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين رؤية وبناء ادوار جديدة لمؤسسات المجتمع لتعزيز عملية البناء الديمقراطي 2001" أن عملية البناء واستكمال التحرر الوطني وإقامة دولة المؤسسات، من الصعب أن يتحقق دونما تكاتف الجهود بين الأحزاب السياسية بكافة أشكالها وأطيافها والمجلس التشريعي ومنظمات المجتمع المدني والجمهور والسلطة الوطنية الفلسطينية والعمل على سن الدستور ووضع القوانين بما يتلاءم وطبيعة المرحلة وتطبيقها ومطالبة منظمات المجتمع الوطني الإقتماد بها.

ان منظمات المجتمع المدني مطالبة بالتزام الديمقراطية على مستوى صناعة القرار الداخلي والخارجي وفي علاقتها بقاعدة الشعبية والعمل وفق مبدأ المحاسبة والشفافية وتبني برامج عمل نابعة من المجتمع العاملة فيه والتزام المنظمات بالجانب المهني في مسيرتها والخروج من ارث العقلية الأبوية والعشائرية والملك الخاص في إدارة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

ان منظمات المجتمع المدني تعاني من أزمة مجتمعية ذاتية وذلك من خلال عدم ممارستها ممارسات مجتمعية ديمقراطية داخل بنيتها وهيكلتها القائمة، وانحسار علاقتها بالجمهور، وغيا ب التطوع والاعتماد على مصادر تمويل خارجية.

ان محاولة فرض رؤية موحدة للمنظمات وأسلوب عمل موحد يعني نفي إحدى السمات الأساسية للمجتمع المدني وهي التعددية القائمة أحيانا على التنافس أو التعارض أو التناقض.

يجب ان ترتبط عملية بناء المجتمع المدني بعملية مساهمة في البناء ببرنامج وطني شامل عبر مشاركة مجتمعية شاملة يعكس الحاجات المحلية والبناء المجتمعي ويعزز التكاتف والتلاحم ولا يقود إلى التشرذم.

تعمل منظمات المجتمع المدني كائوية مستقلة ولا يوجد انسجام واضح بينها وكذلك الحركات والأحزاب السياسية فأنها تعاني من عدم الانسجام الداخلي، ويعاني المجتمع المدني من أزمة غياب دور فاعل للنقابات والأطر الشعبية.

قام الباحث الملحم بدراسة تحت عنوان " دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2003" لوق شهد العالم خلال الثلاثة عقود الماضية نمو وانتشار منظمات المجتمع المدني بكل أشكالها وأنواعها وتوجهاتها في كل دول العالم لتلعب دوراً رئيسياً ومؤثراً على الساحة المحلية والإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فقد عرف العالم في السابق وجود قطاعين كبيرين ومؤثرين وهما القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (الشركات والمؤسسات الخاصة) يقودان عملية التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي وخلق فرص العمل في المجتمع.

إن تنامي هذه المنظمات وانتشارها الكبير في الوقت الحاضر يشكل أهم التحديات التي سوف تواجه دول العالم الثالث النامية والدول التي تحررت من الشيوعية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سواء في أوروبا أو آسيا في القرن الواحد والعشرين نتيجة اهتماماتها الأساسية الإنسانية والخيرية التي تتعلق بمساعدة الفقراء واللاجئين وتوزيع الإعانات ومناصرة الأقليات المضطهدة وقضايا المرأة والطفولة وحماية البيئة، إضافة إلى حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

لقد ظهر في الوقت الحاضر ما يسمى القطاع الثالث والذي يشمل جميع منظمات المجتمع المدني لتشارك بشكل فعال مع القطاع العام والقطاع الخاص في إحداث التغيير والتطوير المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وقد أضح الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي في تغيير وتحسين الأوضاع لمجتمعاتها على مختلف المستويات. فعلى المستوى السياسي تقوم منظمات المجتمع المحلي بالضغط لإحداث تغيير في السياسة العامة في الدولة من أجل إصدار تشريعات جديدة يحتاجها المجتمع أو تعديل أو إلغاء تشريعات قائمة قد لا تفي باحتياجات المجتمع الحالية مثل حماية البيئة أو مكافحة التمييز ومناصر الأقليات وحماية حقوق المرأة والطفل والإنسان. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تساهم منظمات المجتمع المدني بتقديم خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية ورعاية لمهرجانات ثقافية وفنية مهمة في المجتمع هذا إضافة إلى ما تقدمه من مساعدات مالية وعينية للمحتاجين من أفراد المجتمع ورعاية المعاقين والمسنين والطفولة والأمومة وما تقدمه من خدمات في أوقات الحروب والكوارث الطبيعية لتخفيف من معاناة المتضررين هذا إضافة إلى مساهمتها في الناتج القومي وما توظفه من

آلاف من المهنيين والمتخصصين من أبناء المجتمع. أما على الصعيد الإقليمي والعالمي فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً سياسياً فاعلاً في إقرار كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومراقبة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومراقبة سلامة ونزاهة الانتخابات في أقطار عديدة وحماية البيئة، وكثير منها أصبحت ممثلة في عدد من هيئات ومنظمات الأمم المتحدة وتحضر جلساتها وتصدر تقارير دورية في مجال اهتماماتها لها تأثيرها الدولي. أما على المجال الاقتصادي والاجتماعي تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات إنسانية طبية ومعيشية وتعليمية للكثير من المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية وتعتمد عليها كثير من المنظمات الدولية والدول الأجنبية في تنفيذ بعض المشاريع التنموية التي تقدمها تلك المنظمات والدول نظراً للإمكانيات الإدارية والفنية المتوفرة لديها.

في النهاية محاور التنمية والتطوير في أي مجتمع تعتمد على ثلاثة قطاعات رئيسة القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الثالث. يجب على كل دولة ومجتمع يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة استغلال القطاع الثالث لديه وتنميته وتطويره ليكون قطاعاً فاعلاً مع القطاعين التقليديين العام والخاص.

دراسة (محمد الحلايقة) بعنوان " دور لجان العمل الزراعي في التنمية الريفية في بلدي الشيوخ و حلحول" فلسطين استهدفت الدراسة معرفة دور لجان العمل الزراعي في التنمية الريفية وفقاً لمتغيرات الجنس، الخبرة في العمل، الوظيفية، الحالة الاجتماعية، والمستوى العلمي وكذلك معرفة دور لجان العمل الزراعي في التنمية الاقتصادية.

وقد كانت نتائج الدراسة بشكل عام كما يلي أن استجابات أفراد العينة حول دور لجان العمل الزراعي كانت عالية وقد أظهرت الدراسة انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من استجابات أفراد العينة تعزى إلى الجنس والمؤهلات العلمية ولقد كانت هذه الفروق لصالح الإناث اللواتي استجابتهن نحو ذلك أعلى من الذكور ، أما بالنسبة للمؤهلات العلمية كانت هذه الفروق لصالح غير الجامعيين (دون الثانوية) الذين كانت اتجاهاتهم نحو لجان العمل الزراعي أعلى من الجامعيين، ومن جانب آخر أظهرت الدراسة انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية من دور لجان العمل الزراعي في التنمية الريفية تعزى إلى سنوات الخبرة في العمل الزراعي، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 وهي غير دالة إحصائياً.

## الفصل الثالث

---

### 1.3 إجراءات الدراسة

يشتمل هذا الفصل على وصف لمنهج الدراسة ومجتمعها وكذلك الأدوات المستخدمة فيها وكيف تم بناؤها وتطويرها، وطريقة تطبيقها، والطرق الإحصائية المستخدمة بهدف استخلاص النتائج.

### 2.3 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة، أسلوب المسح بالعينة والاستبيان لجمع البيانات والمقابلة.

### 3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع تجمعات محافظة الخليل المستفيدة من مشروع العمل مقابل الغذاء والممول من قبل منظمة الغذاء العالمي، وقد تم تحضير القوائم من قبل خدمات الإغاثة الكاثوليكية والإغاثة الزراعية باعتبارهما إحدى منفعدي البرنامج، وأجريت المقابلة مع كل من موظفي العمل مقابل الغذاء في الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية ومستفيدي البرنامج، أما التجمعات المستفيدة من برنامج العمل مقابل الغذاء فهي كما في الجدول التالي:

جدول 1.3 : يبين المناطق وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من الإغاثة الكاثوليكية.

المنطقة	عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين
دورا	220	خاراس	321
دير سامت	278	نوبا	274
بيت عوا	1240	ترقوميا	560
يطا	1240	أذنا	685
الكرمل	286	صورييف	450
الظاهرية	420	بني نعيم	741
المنطقة	عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين
سعير	388	ححول	467
الشيوخ	318	تقوح	233
بيت أمر	217	بيت كاحل	215
خربة سلامة	31	كرزا	31
الطبقة	30	قلقس	45
البرج	50	الريحية	100
الكوم+المورق	97	حدب الفوار	55
كرمه	35	خلة المية	88
البيرة	22	أم لصفة	41
عبدة	26	بيت عمرا	95
امریش	21	زيف وحرير	63
خرسا	40	الديرات	27
طرامه واد الشاجنة	35	بدو بيطا	70
الصرة	51	مسافر بيطا	106
سكة	45	السموع	164
المجد	45	السيميا	50
دير العسل الفوقا	70	شيوخ العروب	36
بيت الروش الفوقا	43	رأس الطويل	32
المنطقة	عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين
حدب القلعة	35	الدوارة	73
دير العسل التحتا	25	العديسة	73
ربود	37	واد الريم	13

جدول 2.3: يبين المناطق وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من الإغاثة الزراعية.

المنطقة	عدد المستفيدين	المنطقة	عدد المستفيدين
نوبا	228	أذنا	655
بيت أولا	600	خاراس	1430
بيت أمر	219	صورييف	273
ترقوميا	642		

### 4.3 أداة الدراسة

لقد تم تصميم وصياغة استبانته مكونة من ثلاثة أقسام، القسم الأول يهدف لجمع معلومات عامة عن المؤسسة وتشمل اسم المؤسسة وعنوانها وأجمالي المستفيدين من خدماتها سنويا وسمات الجمهور المستفيد منها من حيث الجنس والعمر والوسائل التي تتبعها المؤسسة للتعريف على نفسها، وكذلك اشتملت على معلومات عن الشخص المستجيب من حيث الوصف الوظيفي المؤهل العلمي الحالة الاجتماعية الجنس العمر.

أما القسم الثاني من الاستبانة فقد اشتمل على أربعة محاور موزعة على 25 سؤالاً يحتوي المحور الأول على 6 أسئلة أما المحور الثاني والثالث على 7 أسئلة لكل منهما والمحور الرابع والأخير يحتوي على 5 أسئلة، ويهدف كل محور على الإجابة على أسئلة الدراسة.

أما القسم الثالث فيتكون من ثلاثة أسئلة مفتوحة بغرض الاستفادة من آراء ومقترحات وملاحظات التنمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وكذلك تم استخدام أسلوب المقابلات مع موظفي مشروع العمل مقابل الغذاء في كل من الإغاثة الكاثوليكية والإغاثة الزراعية.

### 5.3 صدق الأداة

بعد الانتهاء من صياغة الاستبانة وللتوصل إلى صدق أداة الدراسة تم عرضها على عدد من أساتذة الجامعة وكذلك على موظفين في الإغاثة الزراعية، وتم سؤالهم عن:

- مدى مطابقة فقرات للمجال التابعة له.
- مدى شمولية الأداة لموضوع الدراسة.
- سلامة العبارات ووضوحها.

و جرى الأخذ بآرائهم وعمل التعديلات المناسبة وأخذها بعين الاعتبار في الصياغة الأخيرة للأستبانة في ضوء ما يخدم الأهداف الموضوعية لأجلها الدراسة.

### 6.3 ثبات الأداة

الثبات : تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حيث بلغت قيم الثبات حساب ألفا 0.90 و 0.86 حسب التجزئة النصفية .

### 7.3 منهجية تحليل البيانات

لقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية الانحراف المعياري، واختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية باستخدام اختبار (t-test) إذا كان المتغير فيه مجموعتين مستقلتين، واستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إذا كان المتغير فيه أكثر من مجموعتين مستقلتين، ولإستخلاص نتائج التحليل الإحصائي تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ونتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية ، والتجزئة النصفية.



## الفصل الرابع

### 1.4 النتائج

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، ونتائج اختبارات، ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، ونتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والتجزئة النصفية.

يتضح لنا من الجدول رقم (1.4) أن أغلبية أفراد العينة كانوا من المستفيدين وبنسبة مئوية 83.7% في حين شكل الموظفين في المؤسسات التتموية 16.3% من إجمالي العينة، أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمستجيبين فقد شكل المتزوجين أغلبية العينة بنسبة مئوية 92.1% تلاها العزاب 4.5% بنسبة مئوية وأخيرا المطلقين والأرامل بنسبة مئوية 3.4%. أما فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية لإفراد العينة فقد شكل حملة التوجيهي 23.9% من إجمالي العينة، حملة الدبلوم 26.9%، حملة البكالوريوس 41.8%، أخيرا شكل حملة الدراسات العليا ما نسبته 7.5% من إجمالي العينة. أما فيما يتعلق بأعمار أفراد العينة فقد تراوحت أعمار 38.1% من 25-35 سنة، وتراوحت أعمار 48.8% من 35-45 سنة، أخيرا تراوحت أعمار 13.1% 45 سنة فما فوق. أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة داخل المؤسسة فقد كان 61.4% منهم سنوات خبرتهم دون 5 سنوات، 21.7% سنوات خبرتهم ما بين 5-10 سنوات، أخيرا 16.9% سنوات خبرتهم فوق 10 سنوات، والجدول رقم (1.4) يوضح خصائص العينة الديمغرافية

جدول 1.4: يبين خصائص العينة الديمغرافية للمستجيبين (صفة المستجيب ،الحالة الاجتماعية ،المؤهلات العلمية ،سنوات الخبرة )

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات	
	83.7	77	مستفيد	صفة المستجيب
	16.3	15	موظف في مؤسسة	
3	4.5	4	أعزب	الحالة الاجتماعية للمستجيب
	92.1	82	متزوج	
	3.4	3	مطلق	
	23.9	16	توجيهي	المؤهلات العلمية
	26.9	18	دبلوم	
	41.8	28	بكالوريوس	
	7.5	5	دراسات عليا	
8	38.1	32	25-35 سنة	العمر
	48.8	41	35-45 سنة	
	13.1	11	45 سنة فما فوق	
9	61.4	51	5 سنوات فما دون	سنوات الخبرة
	21.7	18	5-10 سنوات	
	16.9	14	10 سنوات فما فوق	

كما هو واضح من الجدول أدناه فإن 47.8% من التمويل قد نفذته الإغاثة الكاثوليكية ،بينما مول 52.2% من المشاريع الإغاثة الزراعية ،أما فيما يتعلق بالجهة التي قامت بعملية التنفيذ فقد أكد 47.4% أفراد العينة 47. أن البلديات نفذت هذه المشاريع بينما أكد 52.2% من أفراد العينة أن الجهة التي قامت بتنفيذ المشاريع كانت نوادي وجمعيات خيرية بينما شكلت الإناث ما نسبته 52.2% أيضا. أما فيما يتعلق بعدد المستفيدين من المؤسسات فقد تراوح عدد المستفيدين لأغلبية المؤسسات ما بين 2500-10000 مستفيد وبنسبة مئوية 39.1% ولقد أكد 30.4% من أفراد العينة أن عدد المستفيدين من مؤسساتهم اقل من 2500 مستفيد ،أخيرا أكد 30.4% من أفراد العينة أن عدد المستفيدين من مؤسساتهم فوق 10000 مستفيد . أما فيما يتعلق بجنس المستفيدين فقد أكد أغلبية أفراد العينة أن أغلبية المستفيدين من الجنسين الإناث وبنسبة مئوية 81.3% ،بينما أكد

17.3% من أفراد العينة أن المستفيدين من المؤسسات من الإناث ،وأخيرا أكد 1.3% من المؤسسات أن المستفيد من المؤسسة الذكور. أما فيما يتعلق برضا المستفيدين من المؤسسة فقد أكد 48.9% من أفراد العينة أنهم يقدرون رضا الجمهور بالجيد ، 38.6% يقدرونه بالجيد جدا ،أخيرا قدر 12.5% من العاملين في المؤسسات رضا الجمهور بالضعيف .أخيرا فيما يتعلق بالوسائل التعريفية للمؤسسة فقد أكد أغلبية العاملين في المؤسسة انه يتم ذلك عن طريق النشرات ، 17.1% عن طريق التدريب 14.6% عن طريق الندوات ،وأخيرا 22% عن طريق غير تلك الوسائل ،والجدول التالي يوضح الأعداد والنسب المئوية للجهات الممولة والمنفذة والمستفيدين من العملية التنموي ،وجنس المستفيدين ،وعمر المستفيدين ،ورضا المستفيدين والوسائل

جدول 2.4: يبين الأعداد والنسب المئوية ( للجهات الممولة والمنفذة والمستفيدين من العملية التنموي ،وجنس المستفيدين ،وعمر المستفيدين ، ورضا المستفيدين ، ووسائل التعريف بالمؤسسة)

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات
	47.8	44	الإغاثة الكاثوليكية
	52.2	48	الإغاثة الزراعية
	47.8	44	بلدية
	52.2	48	نوادي وجمعيات خيرية
23	30.4	21	2500 فمادون
	39.1	27	10000-2500
	30.4	21	10000 فما فوق
	1.3	1	ذكور
	17.3	13	إناث
	81.3	61	كلا الجنسين
	23.1	3	25-15
	38.5	5	35-25
	38.5	5	45 سنة فما فوق
	48.9	43	جيد
	38.6	34	جيد جدا
	12.5	11	ضعيف
	14.6	6	ندوات
	46.3	19	نشرات
	17.1	7	تدريب
	22.0	9	غير ذلك

#### 1.1.4. أسئلة الدراسة:

استجابات المستفيدين والجهات المنفذة حول الدور التنموي لبرامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل.

يتضح لنا من الجدول رقم (3.4) أن استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرنامج العمل مقابل الغذاء كانت متوسطة حول هذا البرنامج، حيث بلغت متوسط استجاباتهم نحو ذلك 3.39، ولقد كانت ابرز الأدوار التنموية لهذا البرنامج من وجهة نظرهم تم توزيع الحصص الغذائية بإنصاف مقابل الغذاء بمتوسط حسابي 3.90، تلاها في المقام الثاني متابعة المؤسسة سير العمل في القرية عند تنفيذه بمتوسط حسابي 2.87، تلاها في المقام الثالث التحسن في مستوى معيشة الأسر التي استفادت من برنامج العمل مقابل الغذاء بمتوسط حسابي 3.85، تلاها في المقام الرابع فتح المشروع فرص عمل أمام أهل القرية بمتوسط حسابي 3.84، أخيراً الرقابة على أداء المرؤوسين في توزيع الحصص بمتوسط حسابي 3.72. والجدول التالي يبين استجابات المستفيدين والجهات المنفذة للمشاريع حول الدور التنموي العمل مقابل الغذاء

جدول 3.4.أ: جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل من وجهة نظر المؤسسات المنفذة لهذا البرنامج

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
.97	3.90	تم توزيع الحصص الغذائية بإنصاف" حصل كل فرد على حصة عادلة.	Q7
.73	3.87	تتابع المؤسسة سير العمل في القرية عند تنفيذه.	Q20
.86	3.85	طراً تحسن في مستوى معيشة الأسر التي تستفيد من برنامج العمل مقابل الغذاء.	Q1
.92	3.84	فتح المشروع فرص عمل أمام أهل القرية.	Q5
1.10	3.72	يوجد رقابة على أداء المرؤوسين في توزيع الحصص.	Q11
.86	3.71	تتطلب الجهة الراعية للمشروع بيانات شاملة عن القرية.	Q15
1.12	3.70	شمل مشروع العمل مقابل الغذاء الفئات الشعبية "المهمشة".	Q2
1.03	3.63	هناك حسن إدارة في برنامج العمل مقابل الغذاء	Q9
1.04	3.60	تقوم المؤسسة بجمع بيانات أساسية "مثل عدد السكان، الفئة العمرية" لوضع الخطة لنشاطات البرنامج.	Q14

جدول 3.4.ب: جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل من وجهة نظر المؤسسات المنفذة لهذا البرنامج

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
1.04	3.58	تشرك المؤسسة الهيئات المحلية في الإطار التفصيلي للخطة.	Q18
1.01	3.53	تتضمن الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع.	Q12
1.24	3.49	تم مشاركتكم بشكل فعال في صنع القرار "التمكين"	Q8
1.06	3.48	تشرك المؤسسة الهيئات المحلية في الإطار التفصيلي للخطة.	Q19
1.13	3.48	يوجد مسائلة للمرؤوسين باستمرار عن سير العمل.	Q10
1.13	3.48	تقدم الهيئات المحلية بيانات دقيقة جدا.	Q16
1.17	3.46	تقوم المؤسسة بتقويم البرنامج بما كان مستهدف.	Q25
1.13	3.41	فترات الكشف والمتابعة للمشاريع قصيرة.	Q21
1.10	3.34	تقوم المؤسسة بتقويم البرنامج من اجل الكشف عن حقيقة التغير المادي	Q23
1.11	3.32	تقوم المؤسسة بتقويم البرنامج من اجل الكشف عن حقيقة التغيير المعنوي.	Q24
1.43	3.27	تسد الحصة الغذائية الحاجات الأساسية للفرد.	Q13
1.15	3.16	فترات المتابعة للمشاريع طويلة.	Q22
1.46	2.94	حصلنا على مشروع أنتاجي يبقى مصدر دخل حتى بعد انتهاء مشروع العمل مقابل الغذاء.	Q6
1.24	2.89	اقتصرت مشروع العمل مقابل الغذاء على الفئات الميسورة.	Q4
1.37	2.86	العمل والتدريب الذي يقوم به الفرد من اجل الحصول على الحصة الغذائية يسد حاجته للعمل.	Q17
1.05	2.51	اقتصرت مشروع العمل مقابل الغذاء على الفئات الميسورة.	Q3
0.58	3.39	الدرجة الكلية	

#### 2.1.4. فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الجهة الممولة، الجهة المنفذة، الوصف الوظيفي للمستجيب، عمر المستجيب، جنس المستجيب، سنوات الخبرة لدى

المستجيب ، عدد المستفيدين من المؤسسة -الرضا عن المؤسسة ،الوسائل التي تستخدمها المؤسسة للتعريف بنفسها.

#### 1.2.1.4. الفروق حسب الجهة الممولة:

يتضح لنا من الجدول رقم (4.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الجهة الممولة ،حيث كانت الدلالة الإحصائية  $>0.05$  وهي دالة إحصائية ،ولقد كانت هذه الفروق لصالح المؤسسات التي مولت برامجهم الإغاثة الزراعية حيث بلغت متوسط استجابات أفراد العينة نحو ذلك 3.65 مقابل 310 لدى المؤسسات التي مولت برامجهم الإغاثة الكاثوليكية وذلك كما هو واضح من الجدول التالي .

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارات للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الجهة الممولة

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة الإحصائية
44	3.1009	.6891	43	4.979	.000
48	3.6517	.2631	47		

#### 2.2.1.4 الفروق حسب الجهة المنفذة:

لقد تبين لنا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج لهذه البرامج حسب الجهة المنفذة ،حيث كانت الدلالة الإحصائية  $>0.05$  وهي دالة إحصائية ،ولقد كانت هذه الفروق لصالح النوادي والجمعيات الخيرية حيث بلغت متوسط استجابات أفراد العينة

نحو ذلك 3.65 مقابل 310 لدى البلديات وذلك كما هو واضح نتائج اختبارات في الجدول رقم (5.4).

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارات للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الجهة المنفذة

الجهة المنفذة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة الإحصائية
بلدية	44	3.10	.69	43	4.979	.000
نادي وجمعية خيرية	48	3.65	.26	47		

#### 3.2.1.4. حسب صفة المستجيب:

يتضح لنا من الجدول رقم (6.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب صفة المستجيب، حيث كانت الدلالة الإحصائية  $0.05 >$  وهي دالة إحصائية، ولقد كانت هذه الفروق لصالح الموظفين الذين كانت استجاباتهم حول برنامج الغذاء أعلى من المديرين، حيث بلغت متوسط استجاباتهم نحو ذلك 3.56 مقابل 3.06 لدى المديرين.

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارات للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب صفة المستجيب

الوصف الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة الإحصائية
مستفيد	77	3.42	56.	76	1.083	282.
موظف	15	3.24	67.	15		

#### 4.2.1.4. الفروق حسب سنوات الخبرة للمستجيب:

يتضح لنا من الجدول رقم (7.4) أن استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب سنوات الخبرة داخل المؤسسة كانت أعلى شيء لدى العاملين الذين سنوات خبرتهم 5 سنوات فما دون بمتوسط حسابي 3.42، ومن ثم العاملين الذين سنوات خبرتهم فوق 10 سنوات بمتوسط حسابي 3.26، وأخيرا العاملين الذين سنوات خبرتهم من 5-10 سنوات بمتوسط حسابي 3.24، وهذه الفروق غير ذات دلالة إحصائية وذلك كما هو واضح من الجدولين رقم (7 ، 8)

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب سنوات الخبرة داخل المؤسسة

سنوات الخبرة داخل المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5 سنوات فما دون	51	3.42	.57
5-10 سنوات	18	3.24	.52
10 سنوات فما فوق	14	3.26	.80
المجموع	83	3.35	.60

\*-القيم الناقصة 9

جدول 8.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب سنوات الخبرة داخل المؤسسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	.602	2	.301	.837	.437
داخل المجموعات	28.792	80	.360		
المجموع	29.394	82			



يتضح لنا من الجدول رقم (8.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب سنوات الخبرة للمستجيب، حيث كانت الدلالة الإحصائية  $< 0.05$  وهي غير دالة إحصائياً .

#### 5.2.1.4. الفروق حسب الحالة الاجتماعية للمستجيب:

يتضح لنا من الجدول رقم (9.4) أن استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء ، والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الحالة الاجتماعية كانت أعلى شيء لدى المطلقين والأرامل بمتوسط حسابي 3.67 ،ومن ثم لدى العزاب بمتوسط حسابي 3.59 ،وأخيراً لدى المتزوجون بمتوسط حسابي 3.40 ، وهذه الفروق غير دالة إحصائياً وذلك كما هو واضح من الجدولين رقم (9.4)–(10.4)

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الحالة الاجتماعية للمستجيب

الحالة الاجتماعية للمستجيب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أعزب	4	3.59	.22
متزوج	82	3.40	.58
مطلق	3	3.67	.28
المجموع	89	3.41	.57

\*-القيم الناقصة 3

جدول 10.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الحالة الاجتماعية للمستفيد.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	.343	2	.172	.527	.592
داخل المجموعات	27.999	86	.326		
المجموع	28.342	88			

يتضح لنا من الجدول رقم (10.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الحالة الاجتماعية حول الدور التنموي لهذه البرامج للمستفيد، حيث كانت الدلالة الإحصائية  $< 0.05$  وهي دالة إحصائية .

#### 6.2.1.4. الفروق حسب العمر للمستجيب:

يتضح لنا من الجدول رقم (11.4) أن استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب العمر كانت أعلى شيء لدى أفراد العينة الذين أعمارهم تتراوح من 35-45 سنة بمتوسط حسابي 3.46، تلاها المستجيبين الذين أعمارهم من 25-35 سنة بمتوسط حسابي 3.45، وأخيرا المستجيبين الذين أعمارهم فوق 45 سنة بمتوسط حسابي 3.24، وهذه الفروق غير دالة إحصائية، وذلك كما هو واضح من الجدولين رقم (11 ، 12 )

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب العمر للمستجيب.

العمر للمستجيب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
35-25	32	3.45	.55
45-35	41	3.46	.51
45 سنة فما فوق	11	3.24	.65
المجموع	84	3.42	.54

\*-القيم الناقصة 8

جدول 12.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب العمر للمستفيد.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	.448	2	.224	.751	.475
داخل المجموعات	24.151	81	.298		
المجموع	24.599	83			

يتضح لنا من الجدول رقم (12.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب العمر للمستفيد، حيث كانت الدلالة الإحصائية  $< 0.05$  وهي دالة إحصائية .

#### 7.2.1.4. الفروق حسب الوسائل للتعريف بالمؤسسة

يتضح لنا من الجدول رقم (13.4) أن استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الوسائل التي تتبعها المؤسسة للتعريف بنفسها للمستفيدين عن مشروع العمل مقابل الغذاء كانت أعلى شيء لدى المؤسسات التي تستخدم وسيلة التدريب بمتوسط حسابي 3.63، تلاها المؤسسات التي تتبع وسيلتي الندوات والنشرات بمتوسط حسابي 319، وأخيرا غير تلك الوسائل بمتوسط حسابي 2.69، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (13.4)

جدول 13.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الوسائل التي تتبعها المؤسسة للتعريف بنفسها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الوسائل التي تتبعها المؤسسة للتعريف بنفسها
.45	3.19	6	ندوات
.62	3.19	19	نشرات
.22	3.63	7	تدريب
.76	2.69	9	غير ذلك
.64	3.16	41	المجموع

\*-القيم الناقصة 51

جدول 14.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الوسائل المتبعة للتعريف على المؤسسة .

صدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	3.525	3	1.175	3.396	.028
داخل المجموعات	12.801	37	.346		
المجموع	16.326	40			

يتضح لنا من الجدول رقم (14.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الوسائل المتبعة للتعريف بالمؤسسة ،حيث كانت الدلالة الإحصائية  $0.05 >$  وهي دالة إحصائياً . ولقد كانت هذه الفروق بين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الوسائل المتبعة للتعريف على المؤسسة كانت ما بين المؤسسات التي تتبع وسيلة التدريب والمؤسسات التي لت تتبع أي وسيلة للتعريف بالمؤسسة ولصالح الفئة الأولى..

جدول 15.4: نتائج اختبار شيفية للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب الوسائل المتبعة للتعريف على المؤسسة .

المتوسط الحسابي	ندوات	نشرات	تدريب	غير ذلك
3.19				
3.19				
3.63				
2.69			00.9352*	

#### 8.2.1.4. الفروق حسب المؤهلات العلمية للمستجيب:

يتضح لنا من الجدول رقم (16.4) أن استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب المؤهلات العلمية للمستجيب كانت أعلى شيء لدى حملة الدبلوم بمتوسط حسابي 3.43 ،تلاها حملة التوجيهي بمتوسط حسابي 3.38 ،تلاها حملة البكالوريوس بمتوسط حسابي 3.35 ،وأخيرا حملة الدراسات العليا بمتوسط حسابي 2.72، وهذه الفروق غير دالة إحصائياً ، وذلك كما هو واضح من الجدولين رقم (16، 17)

جدول 16.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب المؤهلات العلمية للمستجيب

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الحالة الاجتماعية للمستجيب
69.	3.38	16	توجيهي
60.	3.43	18	دبلوم
50.	3.35	28	بكالوريوس
87.	2.72	5	دراسات عليا

\*-القيم الناقصة 25

جدول 17.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب المؤهلات العلمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2.096	3	0.699	1.904	0.138
داخل المجموعات	23.118	63	0.367		
المجموع	25.214	66			

يتضح لنا من الجدول رقم (17.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التنموي لهذه البرامج حسب المؤهلات العلمية للمستفيد، حيث كانت الدلالة الإحصائية  $< 0.05$  وهي دالة إحصائياً

#### 9.2.1.4. الفروق حسب جنس المستجيب:

يتضح لنا من الجدول رقم (18.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين حول الدور

التموي لهذه البرامج حسب الجنس ،حيث كانت الدلالة الإحصائية  $< 0.05$  وهي غير دالة إحصائيا .

جدول 18.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارات للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التتموي لهذه البرامج حسب الجنس للمستجيب

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة الإحصائية
ذكر	52	3.34	0.61	51	0.978	0.326
أنثى	39	3.46	0.54	38		

\*-القيم الناقصة 1

#### 10.2.1.4. الفروق حسب رضا المستفيدين عن مشروع العمل مقابل الغذاء:

يتضح لنا من الجدول رقم (19.4) أن استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التتموي لهذه البرامج حسب رضا المستفيدين عن مشروع العمل مقابل الغذاء كانت اعلي شيء لدى المؤسسات التي لدى مستفيدها رضا جيد جدا عن خدمات المؤسسة بمتوسط حسابي 3.56 ،تلاها المؤسسات التي لدى مستفيدها رضا جيد عن خدماتها بمتوسط حسابي 3.46 ،وأخيرا لدى المؤسسات التي لدى مستفيدها رضا ضعيف بمتوسط حسابي 2.77 .،وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية وذلك كما هو واضح من الجداول رقم ( 21،20،19)

جدول 19.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء والمستفيدين من هذه البرامج حول الدور التتموي لهذه البرامج حسب رضا المستفيدين عن مشروع العمل مقابل الغذاء

رضا المستفيدين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
جيد	43	3.42	.42
جيد جدا	34	3.56	.48
ضعيف	11	2.77	.96
المجموع	88	3.39	.58

\*-القيم الناقصة 4

جدول 20.4: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حسب دور التموي لهذه البرامج العمر للمستفيد.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5.235	2	2.618	9.173	.000
داخل المجموعات	24.257	85	.285		
المجموع	29.493	87			

يتضح لنا من الجدول رقم ( 20.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التموي لهذه البرامج حسب الرضا عن المؤسسة من قبل المستفيدين ،حيث كانت الدلالة الإحصائية > 0.05 وهي دالة إحصائيا . ولقد كانت هذه الفروق ما بين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التموي لهذه البرامج حسب رضا المستفيدين عن المؤسسة كانت ما بين المؤسسات التي هنالك رضا جيد وجيد جدا عنها من قبل المستفيدين وما بين المؤسسات التي رضا المستفيدين عنها ضعيفا ولصالح المؤسسات التي راضيا عن المستفيدين . وذلك كما تبينه نتائج اختبار سيفيه في الجدول رقم (21.4)

جدول 21.4: نتائج اختبار شيفية للمقارنات الثنائية البعدية للفروق بين استجابات العاملين في المؤسسات المنفذة لبرامج العمل مقابل الغذاء حول الدور التموي لهذه البرامج حسب الرضا عن المؤسسة

المتوسط الحسابي	جيد	جيد جدا	ضعيف
3.42			06486
3.56			0.7891
2.77			



## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

يقدم هذا الفصل الاستنتاجات التي تم التوصل والتي تبناها الباحث على أساس النتائج التي أظهرتها تحليل البيانات.

### 1.5 الاستنتاجات

لقد توصلت الباحثة بعد تحليل النتائج أن لبرنامج العمل مقابل الغذاء دورا في عملية التنمية، أما عن النتائج العامة والمتعلقة بالدراسة الميدانية فقد تلخصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي يمكن عرضها على النحو التالي:

- أن 2% من المستفيدين من مساعدات البرنامج لم يضطروا إلى تقليل نوعية طعامهم المستهلك، وهذا يتطابق أيضا مع دراسة أجراها برنامج الغذاء العالمي عام 2004 بشكل عام مع هذه الدراسة، وكذلك تتطابق الدراسة التي قامت بها جامعة القدس بالتعاون مع جامعة جون هوبكنز والتي أظهرت أن 55% من مجموع الأسر في الضفة و 99% من الأسر في غزة قد قامت وبشكل عام بتقليل كمية الغذاء المستهلك.
- أن الحصة الغذائية التي يقدمها البرنامج من الطحين والزيت والحمص والسكر لا تكفي لسد الحاجات الأساسية اللازمة من العناصر الغذائية من البروتينات، الكربوهيدرات، الفيتامينات الدهون، المعادن، الماء للقيام بالوظائف الحيوية وبالتالي لا يتوفر عنصر استخدام الغذاء الذي

يعتبر من أهم عناصر الأمن الغذائي والذي يعني استعمال واستهلاك غذاء آمن ومغذي وفيه بالاحتياجات اليومية للفرد من السعرات والبروتين.

- أن الحصة الغذائية التي يقدمها البرنامج لا تحقق أمن غذائياً للمستفيدين حيث أنها تكفي لثلاثة شهور فقط، ولا يستطيع المستفيد أن يخزن احتياطي منها أي لا تحقق عنصر وفرة الغذاء.
- أن من أهم عناصر الأمن الغذائي هو الوصول إلى الغذاء حيث أن المستفيدين لا يمكنهم الوصول إلى كميات كافية من الغذاء والحصول عليه بشكل دائم.
- أظهرت النتائج انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 بين استجابات المواطنين حول الدور التنموي لمشروع العمل مقابل الغذاء تعزى إلى الجهة المنفذة حيث كانت هذه الفروق لصالح المؤسسات التي مولت برامج الإغاثة الزراعية، أما بالنسبة للجهة المتابعة يتضح أن الفروق كانت لصالح النوادي والجمعيات الخيرية.
- تم توزيع الحصة الغذائية بأنصاف "حصل كل فرد على حصة عادلة"، وذلك لان حجم الحصة الغذائية يعبئ ويوزع بأشراف موظفين المؤسسة الممولة "منظمة الغذاء العالمي" والمؤسسة المنفذة سواء كانت الإغاثة الزراعية أو الإغاثة الكاثوليكية والمؤسسة المتابعة البلدية أو النوادي والجمعيات.
- تتابع المؤسسة سير العمل في القرية عند تنفيذه، أن مؤسسة الإغاثة الزراعية تتميز عن الإغاثة الكاثوليكية بأنها تتابع المشاريع في بدايتها وحتى بعد انتهاءها مما يجعلها في تواصل دائم مع المستفيدين لمعرفة حاجاتهم.
- طرأ تحسن في مستوى معيشة الأسر التي تستفيد من برنامج العمل مقابل الغذاء، وذلك بسبب إتاحة الفرصة أمام المستفيدين للعمل والمساهمة في توفير الحاجات الأساسية للأسرة وكذلك تقديمها مشاريع مدرة للدخل مثل الحديقة المنزلية التصنيع الغذائي.
- فتح المشروع فرص عمل أمام أهل القرية، عملت المؤسسات المنفذة على الحد من ظاهرة البطالة وذلك بسبب حالة الإغلاق المستمر من قبل الاحتلال الإسرائيلي حيث كانت احد شروط الاستفادة من البرنامج هو أن يكون المستفيد عاطل عن العمل.

وقد كانت نتائج الدراسة بشكل عام ما يلي:

أن استجابات أفراد العينة حول الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء كانت متوسطة، ولقد أظهرت الدراسة انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من استجابات أفراد العينة تعزى إلى الجهة المنفذة، الجهة المتابعة، الرضا عن المؤسسة، الوسائل التي تستخدمها المؤسسة، ومن جانب آخر أظهرت الدراسة انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى العمر، الجنس المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، عدد المستفيدين، الحالة الاجتماعية، المؤهلات العلمية.

## 2.5 التوصيات

على ضوء نتائج البحث تقدم الباحثة الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تبني سياسية تنمية تعتمد على تحقيق نمو يخدم الفقراء وتشجع الإنتاج المحلي لتلبية وخاصة المجموعة الأولى من الاستهلاك وهو الحبوب لتلبية الاحتياجات المحلية بما يضمن تطوير وتنمية الأرياف.
- دعم الجمعيات الزراعية في نقل منتجاتها داخل المحافظة وخارج المحافظات الأخرى والإنتاج بالجملة.
- الدعم الغذائي للفقير المزمن، ودعم القروض الصغيرة للتجار الصغار الذين فقدوا أعمالهم.
- دعم مجموعات مدخرات النساء، من خلال دعم الحدائق المنزلية والإنتاج الطبيعي، وتدريب النساء على الأشغال اليدوية المدرة للدخل مثل الخياطة وعمل المنتجات المحلية وبيعها للمدارس.
- تدريب النساء على برامج الرعاية الصحية والتغذية وخاصة للنساء في القرى المعزولة.

- الدعم الغذائي للنساء الحوامل والمرضعات من خلال العيادات الصحية، وفتح حضانات للأطفال من أجل خلق فرص عمل للسيدات في المناطق المعزولة.
- عمل دورات تدريب مهني للشباب مثل النجارة، الحدادة، الميكانيكا من أجل خلق فرص عمل مدرة للدخل.
- دفع أقساط المدارس للأطفال وخاصة أطفال المدارس من العائلات الفقيرة.
- دعم عمل البرامج الجماعية مثل استصلاح الأراضي، إصلاح المدارس والعيادات الصحية، ودعم المساعدات الطبية للمسنين.
- دعم المزارعين في بناء الآبار من أجل السيطرة على مشكلة تذبذب مياه الأمطار واستخدام الوسائل الحديثة في الري مثل التنقيط، والتدريب على تقنيات تغذية الحيوانات بالطريقة السليمة.
- العمل على متابعة معرفة حاجات المستفيدين حتى بعد انتهاء المشروع من أجل البقاء على تواصل مع المستفيدين، ويجب أن تشارك الجمعيات الخيرية والنوادي وجميع المؤسسات في اختيار المستفيدين ومتابعة عملهم.
- وسائل التعريف عن المؤسسات يجب أن تكون أكثر توسعا، عن طريق المتطوعين، تجمعات الإغاثة بحيث تمتلك هذه التجمعات مقرات في المناطق الريفية المستهدفة.
- بناء قدرات المستفيدين وتدريبهم حسب حاجاتهم وليس حسب رغبة الممول وبناء قدرات المشرفين الميدانيين، والدعم اللوجستي للمستفيدين وان لا يكون برنامج تسوليا.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية

- بارود، ن.س. (2005): **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، رام الله فلسطين .
- الجوهرى، م. (1982): **علم الاجتماع وقضايا التنمية**. دار المعارف .
- جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية. (1998) :**التنمية في فلسطين** "ببلوغرافيا مشروحة، الطبعة الأولى.
- جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية. (1997) :**مشروع التنمية البشرية المستدامة** ، رام الله فلسطين.
- حسن، ع.م. (1982): **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الخامسة. مكتبة وهبة، مصر .
- دراسات الحالة القطرية، (2007): **التمتع بالأمن الغذائي**، ورقة عمل.
- الراوي، م. (1993): **الأمن الغذائي العربي** ، مفهومه وواقعة، شؤون عربية.
- سايتز، ج.ل. (1990): **السياسات التنموية "مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية"** . دار عمار للنشر والتوزيع، عمان .
- السلطة الوطنية الفلسطينية، (2005): **الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في فلسطين** ، وزارة التخطيط، رام الله.
- سليمان، ي. (1989): **الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة** ،مجلة صامد الاقتصادي، فلسطين.
- سليمان، ي. (1989): **أفاق تحقيق الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل الانتفاضة**،مجلة صامد الاقتصادي، فلسطين.
- صبيح، م.ح (1992): **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل (العقبات..ومداخل التنمية** . مركز الدراسات العمالية، رام الله .
- عبد السلام، م. (1998): **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة.
- عقل، م. (2000): **تقرير حول التنمية الاجتماعية في فلسطين** "خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوبنهاجن. مركز بيسان للبحوث والإنماء بالتعاون مع مؤسسة هينرخ بل الألمانية .
- عناية وآخرون (1986): **الأمن الغذائي في البلدان العربية**، منتدى الفكر العربي، عمان.

- القاسم، ص. (1993): الأمن الغذائي العربي، حاضره ومستقبله ،مجموعة عبد المجيد شومان، عمان.
- قظام ،م. (1984): الأمن الغذائي، المجلة الثقافية، العدد الرابع، الجامعة الأردنية، عمان.
- مركز العمل التنموي/معا ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، (2006): المرشد في الأمن الغذائي الفلسطيني، رام الله.
- موسشيت، د. (2000): مبادئ التنمية المستدامة. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر .
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2003): نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، رام الله.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2005): نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، رام الله.
- منتدى الفكر العربي، (1986): الأمن الغذائي العربي، عمان.
- منظمة الغذاء العالمي، (2004)، دليل مشروع العمل مقابل الغذاء.
- نويهض، أ. (2005) الزراعة الحضرية-الأمن الغذائي والصحة. الجامعة الأمريكية-بيروت.
- الهواري، ع.م. (1995): قضايا التغير والتنمية الاجتماعية. دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مؤسسة كير (2002): دراسة تقييمية للتغذية في الضفة الغربية وقطاع غزة. جامعة هوبكنز؛ جامعة القدس ، فلسطين.
- يوسف، ف.أ. (1985): التخطيط الاجتماعي. مطبعة مؤسسة يوم المستشفيات، القاهرة .

المراجع الأجنبية:

DFD,WFP,FAO. (2007) "Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (CFSVA) WBG'S.

## قائمة الملاحق

### ملحق 1.1: الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

#### استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الباحثة بأجراء دراسة تحت عنوان  
الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل  
دراسة مقارنة: بين الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية.

وسوف تساعدنا المعلومات التي تزودنا بها في تحسين فهمنا لعملية التنمية في منظماتنا، ولأنك أنت  
الذي تستطيع إعطاءنا صورة صحيحة عن تجربتك في الحياة العملية، فأنتي التمس منك الإجابة عن  
الأسئلة بصدق وبصراحة، وسنحافظ على السرية التامة لأجابتك.

أن هذه الرسالة سيتم إنجازها كأحد متطلبات التخرج لدرجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية  
المستدامة في جامعة القدس تحت إشراف الدكتور محمد قهوجي.

أشكرك كثيرا على وقتك وتعاونك لما قدمته أنت والمنظمة التي تعمل بها لإنهاء هذه الرسالة  
العلمية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

هنادي احمد أبو يوسف

## القسم الاول

				اسم المؤسسة:	➤
				عنوان المؤسسة:	➤
				البريد الالكتروني:	➤
				الاسم الشخصي :	➤
				المسمى الوظيفي	➤
				الحالة الاجتماعية:	➤
				المؤهل العلمي:	➤
				الجنس:	➤
		ذكر	أنثى		
		35-25	45-35	55-45	55 وما فوق
				العمر:	➤
				عدد سنوات العمل داخل المؤسسة:	➤
				أجمالي عدد المستفيدين سنويا من خدمات المؤسسة:	➤
				ما هي السمات التي تميز جمهور المستفيدين من خدمات المؤسسة.	
				الجنس	➤
		ذكر	أنثى	كلا الجنسين	
		25-15	35-25	45 وما فوق	
				العمر	➤
				مدى تقديرك لرضي المستفيدين عن مشروع العمل مقابل الغذاء.	
				جيد	➤
		جيد جدا	ضعيف	ضعيف جدا	
				الوسائل التي تتبعها المؤسسة للتعريف على نفسها لزيادة عدد المستفيدين.	
				ندوات	➤
		نشرات	تدريب	غير ذلك	

## القسم الثاني

أرجو وضع ( X ) في المربع الذي يعكس رأيك

غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					طرا تحسن في مستوى معيشة الأسر التي تستفيد من برنامج العمل مقابل الغذاء.
					شمل مشروع العمل مقابل الغذاء الفئات الشعبية "المهمشة".
					اقتصر مشروع العمل مقابل الغذاء على فئات معينة.
					اقتصر مشروع العمل مقابل الغذاء على الفئات الميسورة.



					فتح المشروع فرص عمل أمام أهل القرية
					حصلنا على مشروع أنتاجي يبقى مصدر دخل حتى بعد انتهاء مشروع العمل مقابل الغذاء.
					تم توزيع الحصص الغذائية بأنصاف "حصل كل فرد على حصة عادلة"
					تم مشاركتكم بشكل فعال في صنع القرار "التمكين"
					هناك حسن إدارة في برنامج العمل مقابل الغذاء.
					يوجد مسائل للمرؤوسين باستمرار عن سير العمل.
					يوجد رقابة على أداء المرؤوسين في توزيع الحصص
					تتضمن الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع.
					تسد الحصص الغذائية الحاجات الأساسية للفرد
					تقوم المؤسسة بجمع بيانات أساسية مثل عدد السكان، الفئات العمرية" لوضع الخطة لنشاطات البرنامج
					تتطلب الجهة الراعية للمشروع بيانات شاملة عن القرية.
					تقدم الهيئات المحلية بيانات دقيقة جدا.
					العمل والتدريب الذي يقوم به الفرد من أجل الحصول على الحصص الغذائية يسد حاجته للعمل.
					تشرك المؤسسة الهيئات المحلية في تحديد احتياجات القرية وذلك في وضع الاطار المبدئي للنشاطات
					تشرك المؤسسة الهيئات المحلية في الاطار التفصيلي للخطة
					تتابع المؤسسة سير العمل في القرية عند تنفيذه.
					فترات الكشف و المتابعة للمشاريع قصيرة
					فترات المتابعة للمشاريع طويلة
					تقوم المؤسسة بتقويم البرنامج من أجل الكشف عن حقيقة التغير المادي
					تقوم المؤسسة بتقويم البرنامج من أجل الكشف عن حقيقة التغير المعنوي
					تقوم المؤسسة بتقويم البرنامج من أجل مقارنة النتائج بما كان مستهدف

### القسم الثالث

➤ ما هي بعض المقترحات المساعدة في التنمية بكفاءة للمستفيدين في منطقتكم؟

..... ما هي بعض

المقترحات المساعدة في الإغاثة بكفاءة للمستفيدين في منطقتكم؟

.....

.....

➤ ما هي المعوقات التي تقف أمام دور التنمية الفاعلة في منطقتكم؟

.....

.....

شاكرين لكم حسن تعاونكم

## ملحق 2.1: كتاب التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة/تخصص بناء مؤسسات

عزيزي/تي المحكم/ة.....المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الباحثة بأجراء دراسة تحت عنوان

الدور التنموي لبرنامج العمل مقابل الغذاء في محافظة الخليل

دراسة مقارنة: بين الإغاثة الزراعية والإغاثة الكاثوليكية.

أن هذه الرسالة سيتم انجازها كأحد متطلبات التخرج لدرجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة في جامعة القدس تحت إشراف الدكتور محمد قهوجي.

وقد قامت الباحثة بأعداد الأداة التالية معتمدة دراسة ميدانية في الموضوع.

ولما كنتم من المتخصصين بهذا المجال، فإنه يشرفني عرض الاستبانة عليكم للتكريم وإبداء الرأي

شاكرين لكم حسن تعاونكم

هنادي احمد أبو يوسف

### ملحق 3.1: أسئلة المقابلة

- اسم المؤسسة وعنوانها:
  - المسمى الوظيفي:
  - المؤهل العلمي:
  - الجنس: ذكر أنثى
  - العمر: 35-25 45-35 55-45 55 وما فوق
  - عدد سنوات العمل داخل المؤسسة:
  - إجمالي عدد المستفيدين سنويا من خدمات المؤسسة في قرى محافظة الخليل 2003-2006:
  - ما هي الوسائل التي يتم بواسطتها الإعلان عن المشروع
  - ندوات ونشرات - تجمعات الإغاثة"المزارعين، الشباب، المرأة" - التواصل مع الجمهور حتى في غياب المشاريع - عن طريق المتطوعين - الإعلان في الجوامع
  - يتم اختيار المستفيدين من قبل الإغاثة عن طريق
  - البلديات - تجمعات الإغاثة - جمعيات محلية - شخصيات مؤثرة ولجان
  - تقوم الإغاثة بتعيين اللجنة المسؤولة عن اختيار المستفيدين
  - عشائريا - بواسطة الانتخاب - التطوع والمشاركة
  - لمن يعطى حق الأولوية لدى اختيار المستفيدين
  - المرأة - الرجل - غير ذلك حدد-----
  - هل أضاف المشروع مهارات عملية يستفيد منها المستفيد حتى بعد انتهاء المشروع
  - موافق - محايد - غير موافق
  - ما هي عدد المشاريع التي قمت بانجازها مدرة للدخل "الاستدامة"-----
  - ما هي عدد المنشآت التي تم ترميمها-----
  - ما هي عدد المنشآت التي تم المشاركة ببنائها-----
  - ما هي الآليات المساعدة الأخرى في إنجاح المشاريع التنموية من وجهة نظركم؟
- 
- ماهي المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية الفاعلة في منطقتكم؟

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
5	يبين التجمعات وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من قبل الإغاثة الكاثوليكية.	(1.1)
6	يبين التجمعات وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من قبل الإغاثة الزراعية.	(2.1)
11	يبين نسبة الغذاء الغير آمن في كل تجمع.	(1.2)
36	يبين المناطق وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من الإغاثة الكاثوليكية.	(1.3)
37	يبين المناطق وعدد المستفيدين من البرنامج والمنفذ من الإغاثة الزراعية	(2.3)
40	يبين خصائص العينة الديمغرافية	(1.4)
41	الأعداد والنسب المئوية للجهات المنفذة والمتابعة للمستفيدين من برنامج العمل الغذاء	(2.4)
43-42	المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية للدور التنموي لمشروع العمل مقابل الغذاء من وجهة نظر المؤسسات المنفذة	((3.4(أ+ب))
44	يبين الفروق حسب الجهة المنفذة	(4.4)
45	يبين الفروق حسب الجهة المتابعة	(5.4)
45	يبين الفروق حسب الوصف الوظيفي	(6.4)

46	يبين الفروق حسب سنوات الخبرة داخل المؤسسة	(7.4)+(8.4)
48-47	يبين الفروق حسب عدد المستفيدين من المؤسسة	(9.4)+(10.4)
49	يبين الفروق حسب الحالة الاجتماعية	(11.4)+(12.4)
50	يبين الفروق حسب العمر للمستفيد	(13.4)+(14.4)
52-51	يبين الفروق حسب وسائل التعريف بالمؤسسة	(15.4)+(16.4)
53-52	يبين الفروق حسب المؤهلات العلمية	(17.4)+(18.4)
53	يبين الفروق حسب جنس المستفيد	(19.4)
51	يبين الفروق حسب رضا المستفيد عن البرنامج	(20.4)+(21.4)

## فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
61	..... الاستبانة	ملحق 1.1
65	..... كتاب التحكيم	ملحق 2.1
66	..... أسئلة المقابلة	ملحق 3.1

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
	الإهداء	
أ	إقرار	
ب	شكر وعرقان	
ج	ملخص بالعربية	
هـ	ملخص بالانجليزية	
1	<b>الفصل الأول : أساسيات الدراسة</b>	
1	خلفية البحث	1.1
2	مشكلة البحث	2.1
3	مبررات البحث	3.1
3	أهداف البحث	4.1
4	أسئلة البحث	5.1
4	حدود البحث	6.1
20-8	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>	
7	الإطار النظري	1.2
7	المقدمة	1.1.2
7	مفهوم الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني	2.1.2
8	مفهوم الأمن الغذائي مقابل الاكتفاء الذاتي	3.1.2
8	الأمن الغذائي المطلق	4.1.2
8	الأمن الغذائي النسبي	5.1.2
9	أمان الغذاء	6.1.2
9	المفهوم الحديث للأمن الغذائي	7.1.2



10	وضع الأمن الغذائي في محافظة الخليل	8.1.2
11	عناصر (مبادئ) الأمن الغذائي	9.1.2
12	الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في فلسطين	10.1.2
13	مفهوم التنمية	11.1.2
14	التنمية المستدامة	12.1.2
14	دليل مشروع العمل مقابل الغذاء	13.1.2
17	الغذاء والتنمية	14.1.2
17	إنتاج الغذاء	15.1.2
17	برنامج الأغذية العالمي	16.1.2
19	أين يعمل البرنامج	17.1.2
20	نبذة تاريخية عن جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)	18.1.2
20	نبذة تاريخية عن الإغاثة الكاثوليكية	19.1.2
20	المدخل الأساسية في التخطيط للتنمية الريفية	20.1.2
23	الدراسات السابقة	2.2

### 35 الفصل الثالث: إجراءات الدراسة

35	إجراءات الدراسة	1.3
35	منهج الدراسة	2.3
35	مجتمع الدراسة	3.3
37	أداة الدراسة	4.3
37	صدق الأداة	5.3
38	ثبات الأداة	6.3
38	منهجية تحليل البيانات	7.3

### 44 الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

39	النتائج	1.4
42	أسئلة الدراسة	1.1.4

43	فرضيات الدراسة	2.1.4
44	الفروق حسب الجهة الممولة	1.2.1.4
44	الفروق حسب الجهة المنفذة	2.2.1.4
45	الفروق حسب صفة المستجيب	3.2.1.4
46	الفروق حسب سنوات الخبرة للمستجيب	4.2.1.4
47	الفروق حسب الحالة الاجتماعية للمستجيب	5.2.1.4
48	الفروق حسب العمر للمستجيب	6.2.1.4
50	الفروق حسب الوسائل للتعريف بالمؤسسة	7.2.1.4
51	الفروق حسب المؤهلات العلمية للمستجيب	8.2.1.4
52	الفروق حسب جنس المستجيب	9.2.1.4
53	الفروق حسب رضا المستفيدين عن مشروع العمل مقابل الغذاء	10.2.1.4

## 55 الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

55	الاستنتاجات	1.5
57	التوصيات	2.5

59	المراجع	
61	الملاحق	
67	فهرس الجداول	
69	فهرس الملاحق	
70	فهرس المحتويات	